

ارجو ان
بالجاسة الرابعة المتعقدة بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٣ .
قرار مجلس النواب الاردني المتخذ

ان مجلس النواب الاردني الممثل الشرعي للشعب في صفتي المملكة الاردنية الهاشمية قرر بالاجماع الاستنكار والاحتجاج الشديد على السلطات الاسرائيلية بسبب انتهاكها لحرمة الاماكن الدينية والمقدسة وتغيير معالمها الدينية وخاصة ما يجري الآن في الحرم الابراهيمي الشريف في مدينة الخليل من هدم لمقامات الانبياء يعقوب ويوسف وابراهيم وغار الانبياء عليهم الصلاة والسلام واستبدال هذا الار الاسلامي المقدس الى كنيس يهودي.

وان مجلس النواب الاردني يشجب بشدة كل اجراء من هذا النوع لانه غير شرعي وقانوني ويخالف في اصوله وموضوعه للقوانين والاتفاقات والاعراف الدولية وميثاق الامم المتحدة .

لهذا فان مجلس النواب الاردني يهيب
لايقاف السلطات الاسرائيلية من السير باجراءاتها التخريبية .
اتخاذ كافة الاجراءات الرسمية والشعبية

هدى الله امتنا سواء السبيل وهو نعم المولى ونعم النصير .

مع فائق الاحترام وخالص التحية ، ،

رئيس مجلس النواب الاردني
كامل عريقات



مجلس النواب الاردني

مجلس النواب

الدورة العادية السادسة لمجلس الامة التاسع

محضر الجلسة الخاصة

المتعقدة يوم الثلاثاء ٢٨ ذو القعدة ١٣٩٢ هـ . الموافق ٢ كانون ثاني ١٩٧٣ م

(الجلد ١٨)

(العدد ٥)

محضر الجلسة الخاصة

صفحة

٢٢٥

(مراقبة)

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الكتب الواردة :

أ (كتاب معالي رئيس لجنة الشؤون الخارجية السيد فضل البلقموني)
حول طلب عقد جلسة خاصة ، لبحث بعض الامور .

ب (كتاب معالي وزير العدل رقم (٦٣٣٧) جوابا على الشكوى رقم (٤))
المنشورة في الجريدة الرسمية

هذه هي الاصل

- ٣ - الاسئلة والاجوبة (ومدة البحث فيها نصف ساعة فقط)
- (١) سؤال رقم (١) مقدم من النائب معالي السيد بشارة غصيب وموجه الى دولة رئيس الوزراء حول التعيينات والتشكيلات القضائية التي جرت مؤخرا .
- (٢) سؤال رقم (٢) مقدم من النائب معالي السيد بشارة غصيب وموجه الى دولة رئيس الوزراء حول الاموال المخصصة للاتحاد الوطني العربي .
- (٣) سؤال رقم (٣) مقدم من النائب معالي السيد بشارة غصيب وموجه الى دولة رئيس الوزراء حول موقف الحكومة من بعض التصريحات التي صدرت عن معالي امين عام الاتحاد الوطني العربي
- (٤) سؤال رقم (٤) مقدم من النائب سعادة السيد يوسف العظم وموجه الى معالي وزير الخارجية حول عدم فتح سفارة اردنية في اندونيسيا .
- (٥) سؤال رقم (٥) مقدم من النائب سعادة السيد فرح ابو جابر وموجه الى دولة رئيس الوزراء حول الخطوات التي اتخذتها الحكومة لدفع التعويضات عن الاضرار التي لحقت بالمواطنين الاردنيين خلال احداث ايلول سنة ١٩٧٠ .
- (٦) سؤال رقم (٦) مقدم من النائب معالي السيد بشارة غصيب وموجه الى دولة رئيس الوزراء حول عدم اعادة بعض الموظفين الى الخدمة الحكومية اسوة بزملائهم الذين اعيدوا للخدمة .
- ٤ (الاقتراحات برغبات
- ١ (اقتراح رقم (١) مقدم من عشرة اعضاء لتعديل المادة (٢٦) من قانون نقابة اطباء الاسنان رقم (١٧) لسنة ١٩٧٢ .

قرّر المجلس تأجيل البحث بجميع هذه المواضيع

- ٥ - مقررات اللجنة الادارية
- ١ (قرار رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٢/١٢/٢٣ بشأن بعض العرائض والشكاوي .
- ٦ - بحث ومناقشة جميع الأمور المتعلقة بارتفاع اسعار المواد الغذائية والسياسة التموينية العامة في المملكة :
- ١ (كلمة معالي وزير الاقتصاد
- ٢٢٦
- ٢٢٨ (كلمة نائب عمان سعادة السيد محمد المنور الحديدي .
- ٢٢٩ (كلمة نائب عمان فضيلة الاستاذ الشيخ عبد الباقي جمو .
- ٢٣١ (كلمة نائب عجلون سعادة السيد سليمان القضاة .
- ٢٣٢ (كلمة نائب اربد سعادة السيد رزق البطاينة .
- ٢٣٧ (كلمة نائب الكرك سعادة السيد عمران المعايطة .
- ٢٣٧ (كلمة نائب اربد سعادة السيد محمد الحاج عبد الله .
- ٢٣٨ (كلمة نائب عمان معالي السيد موسى ابو الراغب .
- ٢٣٩ (كلمة نائب مادبا معالي السيد مفلح العودة الله .
- ٢٣٩ (كلمة معالي وزير الاقتصاد .
- ٢٤٦ (كلمة دولة رئيس الوزراء الاختم .
- ٢٤٩ (كلمة نائب الطفيلة عطوفة السيد وحيد الموران .
- ٢٤٩ (كلمة نائب عمان فضيلة الاستاذ عبد الباقي جمو .
- ٢٤٩ (كلمة نائب اربد سعادة السيد رزق البطاينة .
- ٢٥٠
- ٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة (لم يعين)

هذه هي الاصل

مجلس النواب

مجلس النواب

اجتمع المجلس علنا وينصاب قانوني في الساعة العاشرة والنصف صباحا من يوم الثلاثاء الواقع في ١٩٧٣/١/٢ برئاسة معالي السيد كامل عريقات رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتغيب باجازه النائب السيد عاطي ابو العز ، والنائب السيد يوسف العظم .

وتغيب معتذرا السادة : امين مجيب ، مصباح الكاظمي ، محمد سالم الدويب ، ادوارد خميس ، موسى عابده ، رمضان حجه ، حافظ عبد النبي ، عبد الرؤوف الفارس ، عبد القادر الصالح ، محمد سعيد اليونس ، شريف القبيح ، وعيسى عقل .

وحضر من الحكومة

رئيس الوزراء ووزير الدفاع : دولة السيد احمد الوزني .

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية : معالي السيد احمد الطراونة .

وزير الخارجية : معالي السيد صلاح ابو زيد

وزير دولة : معالي السيد رشاد الخطيب .

وزير الزراعة : معالي السيد خالد الحاج حنين

وزير الصحة : معالي الدكتور فريد الكشكش .

وزير الداخلية/الشؤون البلدية والقروية :

معالي الدكتور يعقوب ابو غوش .

وزير المواصلات : معالي الدكتور محمد البشير
وزير التربية والتعليم والاوقاف والشؤون
والمقدسات الاسلامية : معالي الدكتور اسحق
الفرحان .

وزير العدلية : معالي السيد سالم مساعده .
وزير السياحة والآثار : معالي السيد غالب
بركات .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل : معالي السيد
علي عناد خريس .

وزير الاقتصاد الوطني : معالي الدكتور سعيد
النابلسي .

وزير المالية : معالي السيد فريد السعد .

وزير النقل : معالي السيد نديم الزرو .

وزير الثقافة والاعلام : معالي السيد معن
ابو نوار .

افتتاح الجلسة

السيد الرئيس

النصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال
اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

السيد الرئيس

يقرأ محضر الجلسة السابقة .

الجميع : نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام
من تلاوته

السيد الرئيس

نظراً لضيق الوقت فاني ارجو تأجيل البحث
في المواضيع المدرجة على جدول الاعمال لجلسة قادمة
وننتقل رأساً الى البند السادس من جدول الاعمال
وهو ٦ - بحث ومناقشة الامور المتعلقة بارتفاع
اسعار المواد الغذائية والسياسية والتموينية العامة في
المملكة .

٦ - بحث ومناقشة جميع الامور
المتعلقة بارتفاع اسعار المواد الغذائية
والسياسية التموينية العامة في المملكة .

السيد الرئيس

ارجو من الامين العام ان يحصر موضوع
التموين العام بهذه الجلسة بصورة خاصة حصر البحث
في موضوع التموين .

السيد المعايطة

جدول الاعمال فيه اسئلة واجوبة وفي قرارات
اللجنة الادارية والقانونية ارى ان نتمم هؤلاء .

السيد الرئيس

نحصر الموضوع الآن في التموين .

السيد الخشان

في مذكرة قدمت من عقيد متقاعد السيد ابراهيم
الحديدي اورد فيها بعض النقاط وجسدية بالبحث
نرجوه من المجلس ان يعير اهتمام لهذه المواضيع ونضع
لها حد . لأن هؤلاء شبابنا لا يجوز .

السيد العوران

ارجو اختصار البحث في هذه الجلسة .

السيد الرئيس

ارجو من النواب المحترمين ان يحصر والبحث
وان يختصروا في الموضوع .

(١)

السيد الرئيس

تفضل معالي وزير الاقتصاد الوطني .

كلمة معالي وزير الاقتصاد الوطني

معالي الرئيس

السادة اعضاء المجلس المحترمين .

بسم الله الرحمن الرحيم

يسعدني جداً ان اقف بينكم وللمرة الثانية في
جلسة خاصة تعقد لمناقشة السياسة الاقتصادية المحلية
وخاصة السياسة التموينية للحكومة ذلك لان ههنا
الاهتمام وهذه المتابعة من مجلسكم الموقر دليل واضح
على الاهمية التي يوليها المجلس لقضايا الشعب الاساسية
وظاهرة صحة وعافية لممارسة المجلس الكريم
للمسؤوليات الجسام الملقاة على عاتقه واذا كان السادة
الاعضاء ينشدون الجواب الشافي لما يحول في اذهان
الشعب من استيضاحات من خلال هذه الجلسات ،
فان المسؤولين ايضا يجدون الفرصة كل الفرصة
في ابداء الحقائق الكامنة والوقائع الصحيحة فشكلوا
لكم هذا الاهتمام وهذه المشاركة في تبة المسؤولية .

معالي الرئيس

ان معالجة جميع النواحي المتعلقة بالسياسة الاقتصادية
والاسعار قد يستغرق وقتاً طويلاً . ولعله سأكبر
الوقت لبحث السياسة التموينية في ضوء ما ابدي من
اهتمامات . وسأترك للسادة اعضاء المجلس لائزاة أية
قضية اقتصادية اخرى يرون ذكرها .

هذه من لاصد

منذ عشرة اشهر ونيف، تقدمت ببيان مقتضب اوجزت فيه المرتكزات الاساسية لسياسة التزويد كما اوضحت فيه ما يكتنف هذه السياسة من صعوبات ومشاكل تتناول قضايا الاسعار واسمحوا لي ان استعرض مجددا وبصورة سريعة هذه المرتكزات والمشاكل.

ان سياستنا التموينية تنبع من ضرورة توفير كل المواد الغذائية التي تشكل قوت الشعب بالكمية والنوع والسعر المناسب، في كل الاوقات ووسيلتنا الى ذلك ما نص عليه الدستور وخطة التنمية الثلاثية وهي صيغة التعاون المستمر بين القطاع العام والقطاع الخاص، ضمن اطار من الحرية الرشيدة التي يمارس فيها القطاع الخاص دوره كاملا، في ظل المراقبة الحكومية التي تكفل سير الجميع نحو خدمة صالح المجموع العام ولهذا فان السادة اعضاء اللجنة المالية الكرام يذكرون ولاشك انني اوضحت لهم في اجتماع عقد في العام الماضي لدى مناقشة بعض جوانب اللزائية ن وزارة الاقتصاد اضطرت لممارسة عمليات شراء وتسويق مادي السكر والارز خلال السنوات الماضية لاسباب متعددة يسود في معظمها الى مقتضيات انصابتنا الى السوق العربية المشتركة. ولهذا فقد تابعنا لفترة وجيزة ولكيما تتفادى النقص الفاجي والاسعار المتصاعدة قادمة السكر في الاسواق الخارجية، عقد صفقات اضافية بلغت في مجملها ما يعادل ٣٢ ألف طن خلال عام ١٩٧٢. وكان هدفنا الثابت التخلي باقرب فرصة عن دورنا الشامل في التجارة بهذا الصنف، في ظل شروط لا تحل بمصلحة المستهلك، وبالفعل، تمكنتا لفترة تقارب النائية اشهر من المحافظة على استقرار نسبي في الاسعار، رغم ارتفاع الاسعار العالمية بما يقارب الضعف تماما الا ان نمطه السياسة، كما تعلمون، استأثر مت التضحية المستمرة بمورد هام في

في مواردنا المالية، يناهز الاربعمائة الف دينار، الامر الذي قادنا في النهاية الى استعمال تطبيق السياسة التي سبق وان قررناها وتمهيدنا بهامنا البداية، اي سياسة اناحة الفرصة للقطاع الخاص بالعمل على تزويد الاسواق بهذه المادة. مع استمرارنا بالتدخل في تزويد الاسواق من مخزوننا الخاص ولم تكن مظاهر فقدان هذه المادة من الاسواق في بعض الايام الاخيرة الا نتيجة لاقبال الموزع والمستهلك على حد سواء. على تخزين هذه المادة خوفا من ارتفاع جديد في الاسعار مماثل الارتفاع الحاد في الاسواق الخارجية. ولكننا اعلنا وما زلنا نعلن، ان كميات السكر والارز المتوفرة في مستودعات الوزارة ومستودعات المستوردين، وما هو في طريق الشحن يكفي البلاد لاشهر طويلة، واننا لن نسمح على الاطلاق، او نتهاون، في التسلاعب بهذه المواد او في حجبها عن المستهلك او في التلاعب بالاسعار وقد اتخذت الحكومة من التدابير الجديدة ولا سيما تدابير تخفيض الرسوم الجمركية ما يؤمن تدفق هذه المواد الى الاسواق بشكل طبيعي يقطع الطريق على كل مضارب او مغامر وستقرن هذه التدابير بكل اجراء زاجر رادع نحو الذين يستهدفون الربح الحرام والاستغلال الا اخلاقي. كما تابعنا، في ذات الوقت الذي يقوم فيه القطاع الخاص بتزويد الاسواق مراقبة التوزيع والاسعار، وعمليات الاستيراد لحساب الحكومة بما يكفل للمدنية التموين احتياطي كبير من المواد التموينية لمواجهة الازمات والنقص غير المتوقع لاي سلعة اساسية.

ولا بد لي في هذا المجال من التعرض لبعض الاقوال المفروضة التي ذكرت بمعرض قيام مديرية التموين واجباتها. فقد قدمت مذكرات تعرضت لخالفات في عقد احدى صفقات السكر. وبعض النظر عن طبيعة العمل التجاري الذي يجب ان تتحلل به عمليات الشراء والبيع للمواد التي تتعامل بها المديرية

الكاملة وسنحمل اليكم خلال اشهر باذن الله نتائج الجهود الجديد.

معالي الرئيس:

لقد كان يودي ان تعرض الى الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تشغل اذهان الشعب والسادة الاعضاء غير اني اؤثر ان اترك المنصة مؤقتا لاستمع الى هذه النقاط لاعدود بتفصيلات اضافية تتناول مواضيع محددة فيما اذا رغبت في ذلك فلنا استسمحكم علنا بالانحياز واشكركم.

السيد الرئيس

من يود المناقشة.

وهنا ابدى السادة النواب رغبتهم في المناقشة وهم السادة محمد المنور الحديدي عبد الباقى جمو سلمان القضاء، ووزق البطاينة.

السيد الرئيس

تفضل

(ب)

السيد الحديدي

كلمة نائب عمان

معاذة السيد محمد منور الحديدي

معالي الرئيس الجليل

ايها السادة الكرام

منذ سنة تقريبا عقد المجلس جلسة مثل هذه الجلسة لبحث الغلاء وقد مر عام كامل ولم تتمكن وزارة الاقتصاد من إيجاد حل لهذا الموضوع الذي أصبح على كل لسان وأصبح حديث المجتمع، ولما من مادة الشراء في هذا البلد سواء كانت كمالية أو

في ظل مراقبة مجلس ادارة التموين، فان الخالفات المقررة لهذه الصفقة جاءت تمثل تزييف وتحريف لواقع لم تثبت جملة وتفصيلا من حيث القانون أو النظام. واذا كانت فعلا كميات السكر المستلمة بموجب هذه الصفقة مغايرة لهذه المواصفات الموضوعة لها بموجب العقد فان هذه الخالفات هي الآن موضع المطالبة التعويض الكامل بموجب احكام العقد ونصوصه ولا تختلف هذه الصفقة في الواقع، عن صفقات مماثلة عقدتها مديرية التموين في السابق في عدد من المناسبات وجاءت تستوجب التعويض، وتم تحصيل هذه التعويضات دون اي اجحاف بحق الدولة والخزينة بموجب العقود التي تمت في ظلها، موجب والاعراف التجارية التجارية السائدة. ويعرف ممثل ديوان المحاسبة الذين راققوا واشرفوا على هذه الصفقات كيف كان تمسكنا بحقوق الدولة. بل هناك بيانات مسجلة من قبلهم باننا حصلنا على هذه الحقوق حتى آخر قرش منها. ولاريد ان اسرسل في هذا الموضوع حتى لا اطيل عليكم. ولكنني مستعد للإجابة على كل نقطة واستيضاح يكشف الحقائق الدامغة ويثبت اننا وراء كل فلس من حقوق الخزينة، لا رتاخ حتى نذكره. وفي معرض سياستنا التموينية وتديلا على نجاحنا الكامل مع المجلس الكريم فيما يثبته من معالجة ايجابية تسوق على سبيل المثال لا الحصر كيف ان تصدينا لمعالجة مشكلة الخازن الآلية هذه المشكلة التي سبق وان، أثبتت في عدد من الجلسات السابقة قد تابعنا الاتصال بالشركة الصانعة وافقنا معها مجددا على اعادة تشغيل الخبز في برهة ستة اشهر مقابل تعويض زهيد عن اصلاح بعض الاجهزة التي تعطلت نتيجة عهم التشغيل، ثم اعدنا النظر في كامل الجهاز الاداري والفني، ومنذ ايام ظهرت في الاسواق باكورة التاج القرن الثاني للخبز الاصلي، وتم اجراء الصيانة

هذا هو الفصل

ضرورية او ملحة للفني والفقر وزادت اسعارها عشرات الاضعاف الى ان وصلنا الى وضع اصبحنا لا نجد فيه الضروي من حاجتنا فعندما نقول السكر والارز والاحوم فكأننا نذكر الماء والهواء. ان العلاج باعتقادي هو دائرة التموين ومراقبة الاسعار. فان وضعت هذه الدائرة ثقلها وامكانياتها ورايتها الفعلية غير المتحيزة على اسعار الحاجيات بعد معرفة كلفتها لما تمكن التجار من الاستغلال، وهناك موضوع هام هو اسعار قطع الآليات الذي اصبح من اخطر تجارة واربح تجارة في البلد.

ولهذه الاسباب وللاسباب التي ذكرتها في مناقشتي السابقة اطلب من وزارة الاقتصاد بالخام تنشيط دائرة مراقبة الاسعار ومنحها صلاحيات اوسع ودراسة موضوع غلاء الاسعار من جلوره واقتراح اخيرا ان تلجأ وزارة الاقتصاد الى شراء ما تحتاجه المملكة من السكر والارز دفعة واحدة من الخارج وبهذا يكون سعرها ارخص من شراءه على دفعات.

والسلام عليكم

(ج)

الاستاذ جمو نائب عمان

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

الآن الموضوع الذي نحن بصدده هو موضوع يتعلق بكل فرد في هذا البلد لافرق بين نائب ووزير وتاجر ومزارع وعامل وصالح وهو موضوع يجب ان يبحث بعمق موضوعياً وان يخرج هذا المجلس مع الحكومة بقرار حاسم يصل به الى نتيجة فنحن لم سلمنا ببيان معالي وزير الاقتصاد لما تكلمت ولا تكلم

بعدي الاخوة النواب وكلنا حينما استمعنا او عندما كنا نستمع الى بيان معالي الوزير كنت استعرض الصورة الصحيحة للغلاء في هذا البلد ما يقوله الوزير شيء والواقع هو شيء آخر، قبل ان أخوض في موضوع الاسعار اريد ان اعلق على فقرات من بيان معالي الوزير.

قال بأن سعر السكر عالمياً زاد على الضعف وبلغ سعر الطن الواحد مائتين وستين دولاراً ونحن نقرأ اليوم اعلان هام من التجار الذين وضعت وزارة الاقتصاد يدها في ايديهم يعلنون تحت عنوان « اعلان هام » عن وجود مادة السكر ب ٩٦ر٥٠٠ دينار للطن الواحد في مخازن تجاري والشركة التجارية الفلسطينية والسعر الذي اعلن عنه معالي الوزير ٩٣ر٦٠٠ دينار في مصدره دون ان تضاف اليه اجور الشحن وأظن بأن التاجر يستورد السكر ب ٩٣ر٦٠٠ دينار ثم يدفع اجور الشحن والنقل والمخازن والفوائد البنكية وفتح الاعتماد لبيع السكر بخسارة فيما اذا اضفنا هذه الارقام الى السعر الحقيقي، كل مواطن في هذا البلد يعلم ان الحكومة وضعت يدها في أمر كان عليها ان تجنيه فدخلت في التجارة وبخاصة في تجارة السكر والناس هالوا وكبروا ونحن معهم وقلنا بادرة حسنة وخطوة مباركة طيبة من الحكومة ان تقف في وجه الاحتكار والاستغلال في هذا البلد ولكن النتيجة كانت العكس تماماً :

اولاً الحكومة وضعت قيوداً على الاستيراد حتى ارتفع سعر السكر من سبعين فلساً الى مائة فلس للكيلو الواحد، بعد ان استورد من سمح لهم باسم الحكومة او باسم الاردن او باسم الوزارة كيات هائلة من السكر ثم خزنت هذه الكيات في المزارع والمطاحن والمخازن وكل مواطن يعلم هذا

لم تكن مادة السكر مخلوطة بمرادة الحديد؟ كان الانسان اذا وضع السكر بكأس الشاي يتلوث الشاي ويتغير لونه وهذا لا يعرفه معالي الوزير لانه قد لا يستعمل مثل هذه المادة التي عبات الاكياس من عنابر الباخرة، كان على وزير الاقتصاد ان لا يتسلم هذه المادة وقد سلمت في حزيران موسم السكر كان سعر السكر ٦٠ر٠ ديناراً عالمياً ووزارة الاقتصاد اشترت للمادة ب ٨٥ر٠ ديناراً ثم ويا ليتنا كانت مادة نظيفة صالحة للاستهلاك ولكننا نحن الذين اشترينا وشرينا واكلنا رغم انفسنا نعرف كيف كانت مادة السكر التي بيعت على المواطنين تحت اشرف وزارة الاقتصاد.

نحن عندما نتكلم عن مادة السكر هي دائماً عرضة للتجارة والتلاعب والاحتكار ليس في هذا العام فحسب بل للسكر تاريخ طويل، نحن نعلم ان مادة السكر التي استغلت اسوأ استغلال تحت نظر وزارة الاقتصاد ونحت اشراقها لم يضر او لم ينفع فيها سوى المراد من المواطنين واسما بقية الشعب فلا يزالون يمانون ويشكون من الشكوى، وزارة الاقتصاد باجت على وجهه تخاري وشركائه سبعة آلاف طن، سبعة آلاف طن من السكر التي اشترت للتفريق عن المواطنين فسلم للتجار بموجب حوالات غير مصادقة ولأجل ثم يستغل (وجهه) هذه الكمية لتبايع مادة السكر من سبعين فلس للكيلو الى مائة عشرة والناس لا يحلونهم ثم تكلم معالي الوزير ان وزارة الاقتصاد ودائرة التموين ساهرة على مصلحة المواطنين وانما عملت وانجزت ولكن الحقيقة يا معالي الوزير هي ان رغيف الخبز لا يحسن وزارة الاقتصاد اخراجها الى حيز الوجود ورغيف الخبز عندنا كيلو الخبز عندنا كيلو الخبز بخمسين فلدا ان كان سعر الخبزة، الطن عشرين ديناراً او عشرة دنانير او

جيداً، انا واحد من المواطنين الذين بحثوا عن اوقية او كيلو من السكر لمريض في المستشفى فنزلت الى السوق وبحثت عن وقية فقط فتبرع أحد البقالين وقال لي انا مستعد لاجل المريض ان اعطيك هذه الكمية من بيتي فرفضت. اليوم يعلن ان شركة وهبه تخاري والشركة الفلسطينية التجارية مستعدتان لتقديم وبيع السكر بمبلغ كذا وكذا ٩٦ر٥٠٠ دينار نحن نعلم بأن الكيات موجودة ونحن نعلم بأن وزارة الاقتصاد كما اعلن معالي الوزير عندها علم بوجود السكر وان عندهم علماً كذلك بأن المادة مفقودة من الاسواق وان العامل الذي يتقاضى في اليوم (٤٥٠) فلساً فقط (٤٥) قرش يومية العامل في البلديات المؤسسات الحكومية، ان هذا العامل الذي لا يجد سوى الشاي ليأكله مع الخبز انه فقد هذه المادة ونحن لا نريد ان يتكلم الانسان بلغة الشيعان وهو لا يقدر حالة الجائع، كان يوسف عليه السلام عندما اوكل اليه أمر المالية من قبل فرعون مصر كان لا يأكل حتى يشبع قالوا له لم لا تأكل قال لاني اذا شبع لا اشعر بحالة الجائع ولذلك لا يجوز لنا على لاطلاق ان نتكلم بلغة الشيعان ونسئ الجائعين المواطنين حتى النواب لا يجدون مادة السكر ومعالي الوزير قال لي في احدى الجلسات في لجنة قانونية ان مادة السكر موجودة بكثرة ووفرة فقلت ولكننا لا نجد هذا السكر في فلا الناس لا يشبعون ولا يجدون حاجاتهم من بيان يلقينه معالي الوزير امام مجلس النواب.

اشار معالي الوزير ان ما يقبله حول السكر انما هو تهمة باطلة، ليست وزارة الاقتصاد اخالت عطاء على مالك المصري بدون التوقيع على اتفاقية، ليست هذه الكمية التي اوردتها كانت كمية غير صالحة للاستهلاك، لم يثبت هذا في مختبرات وزارة الصحة؟

هكذا من الاصل

ثلاثين ديناراً كل الخبز عندنا ب ١٥٠ فلساً ونصفه عجيين وماذا تعمل الثوين ووزارة الاقتصاد؟ العلف كان يباع ب ٥٥٠ دينساراً وبوفد صغير ويجلسه صغيرة مع معالي الوزير ويشكوى ان المريح قليل يقول معالي الوزير : حرام ارفعوه الى ٦١٠ ديناراً على حساب من؟ على حساب كل الشعب بينما كان بالامكان استيراد العلف ب ٤٥٠ دينار يصل الى المستهلك فرفعت اسعار العلف من ٥٥٠ الى ٦١٠ بيرة قلم ، ثم هناك اللحوم ، سعر اللحم الآن يقول احد الاخوان عندما كان هناك قيود على الاستيراد الكياو ب ٦٥٠ فلساً فاذا بوزارة الاقتصاد ترفع قيود الاستيراد وتحدد السعر ب ٧٦٠ فلساً للكياو الواحد ، انا لا ادري هل وزارة الاقتصاد هي وكالة للتجار ام هي امانة على مصلحة المستهلكين من المواطنين ؟

أريد جواباً على هذا السؤال وأريد جواباً من معالي الوزير أولاً ، لماذا دفعت وزارة الاقتصاد ثمن كمية السكر التي اشترت من مالك المصري سلفاً قبل أن تسلم الكمية ؟ ثانياً لماذا استلمت السكر الذي ثبت أنه ملوث حسب تقارير المختبر ؟ ثالثاً لماذا لم ترفض السكر وقصد وجد في موسم السكر وكان سعره ٦٠,٠٠٠ ديناراً عالمياً واذا لم تشتري مادة السكر ما دام هي قبلت على نفسها أن تكون تاجرة ؟ لماذا لم تستمر في تجارتها وتؤمن حاجة البلد في موسم السكر بدل أن تترك الحال او الباب مفتوحاً أمام المحتكرين والمستغلين وهناك اسئلة قد ترد عندما يجاوب معالي الوزير على هذه الاسئلة ونحسن في مناقشة يجب ان يكون فيها اخذ ورد على ان أقول هذه الكلمة واغادر هذه المنصة . وشكراً .

السيد الرئيس

الكلمة الآن للسيد سلمان القضاء

(د)

السيد القضاء نائب عجلون

معالي الرئيس

لقد تكلم الاستاذ جمو في الموضوع ولا أريد ان اطيل على المجلس الكريم في البحث انما لفت نظري في كلمة معالي الوزير بان العرقلة كانت تهدف الى التخلي عن القيام بممارسة شراء وبيع عمليات السكر والارز ، لقد عانى البلد من حكاية السكر وقصة السكر في هذا البلد والارز من سنين طويلة فكان هناك من المستوردين كانت تحتكر وتعديل الاسعار كيفما شاءت فجاءت الوزارة وتدخلت الا ان الامر ظل مالم مرة تكون وزارة الاقتصاد تستورد بنفس الوقت يسمح للتجار بالاستيراد وبالتالي نظل هناك ثلاث تحتكر هذه المادة ، أنا الذي أقوله برأي أن مادة الثوين هي مادة هامة ، وهاتين المادتين بشكل خاص ، فأرى ان يصار امسا الى شركة عامة مساهمة عامة يشترك فيها المواطنون والدولة ، بحيث تعطى حق الاستيراد وحصره فيها بالذات ، وطبعاً تخضع هذه المراقبة وزارة الصحة والاقتصاد من حيث التسعيرة او مؤسسة حكومية ايها أفضل ، اما ان يصار الى ان تستورد الحكومة من جهة ويسمح لتجار اخرين بالاستيراد من جهة اخرى ، فانا ارى سيظل الامر مالم . ورأي المتواضع أن الدولة هي التي يجب ان تمارس باحدى هاتين الطريقتين حصر استيراد وبيع السكر والارز على المواطنين وبنفس الوقت ، ومن اجل قطع دابر الاحتكار نرجو التشديد على المحتكرين وقد سمعت قبل فترة ان احدى الدول لا اذكرها بالضبط هناك تاجر أغش في احدى المواد الغذائية التي توزع للشعب فحكمت عليه احدى المحاكم بالاعدام . وبهذا ارجو ان بعض المواد المستوردة

المعلية واشياء اخرى من هذا النوع وتأمل من الحكومة ان تعنى وأن تضع اسس صحيحة في وضعية استيراد السكر والرز لا أن تترك الامور هكذا .

والسلام .

(هـ)

السيد الرئيس

السيد رزق البطاينة

السيد البطاينة نائب اربد

معالي الرئيس ، حضرات النواب

أعجبني في بيان معالي وزير الاقتصاد انه قال بأن هذا المجلس سينشد الجواب الشافي التي تشغل أذهان الشعب ، ورد على السنة الشعب هذا اعتراف من معالي وزير الاقتصاد بان هناك اموراً عامة تشغل أذهان الشعب ، واعجبني اعترافه أيضاً بأن هذا المجلس سينشد الجواب الشافي على هذه الامور التي تشغل أذهان الشعب . وقال معاليه بأن الجواب سيجده الشعب عند وزارة الاقتصاد . ارجو أن يجد ما يشغل أذهان الشعب بجواب عند وزارة الاقتصاد أو عند هذه الحكومة . معالي الرئيس ، السياسة الثوينية هي من اهم الواجبات والمسؤوليات التي تضطلع بها الحكومة اية حكومة لما لهذه الواجبات والمسؤوليات من صلة مباشرة في وفرة الانتاج ومستوى دخل الفرد ولانها مقياس في الحكم على السياسة الاقتصادية للدولة ولانها مقياس في الحكم على مستوى المعيشة للمواطنين ومن المفروض ان تهم هذه السياسة الحكومة وتشغل بالها بمثل ما تهم المواطنين كل المواطنين في المدن والقرى والبادية وتشغل بالهم ، وهي في نظري مقياس لنجاح الحكم او عدم نجاحه في تنفيذ مخططاته . وزرعيه اعماله وبالنظر الى السياسة

الثوينية من أهمية بالغة وخطيرة فقد طالب المجلس نزولاً عند رغبة وشكاوى المواطنين كما يقول معالي وزير الاقتصاد والذي أشغل بالاً وأذهان المواطنين في كل مكان بمقد جلسة خاصة لبحث ومناقشة هذا الموضوع من جميع جوانبه وحيث أن هذه الجوانب كثيرة ومتشعبة تدخل جميعها في نطاق مسؤولية الحكم ومن صميم واجباته الاساسية لهذا كثيراً ما أخذت البرلمانات والمؤسسات الديمقراطية بحكم ما لها من حق الرقابة على أعمال الحكومة بطرح الثقة بالحكومة على اساسه ومعاودة النظر بمنجزاتها على ضوء سياستها وخطة وبرنامجه واسلوب عملها وسوف لا اتناول هذا الموضوع من حيث جوانبه المتعددة وابعاده الاساسية . علماً بأن لدي معلومات واقية مدعومة بالوثائق والارقام عن هذه الجوانب سأضعها في صفها في تناول هذا المجلس الكريم ليطلع عليها ويكتفي هنا ان اتناول جانباً واحداً فقط او بالحقيقة ناحية واحدة فقط من النواحي التي تدخل في صميم مسؤولية الحكومة في خطتها وسياساتها الثوينية ، اذا كانت فعلاً هذه السياسة او هذه الخطة موجودة ، وسوف اترك لبقية الزملاء تناول الجوانب الاخرى الكثيرة والمتعددة . وهذا الجانب الذي سأتناوله اليوم هو موضوع توفير مادة السكر التي أخذت الحكومة على عاتقها وتحت طائلة مسؤوليتها واجباتها توفيرها لتكون في متناول ايدي المواطنين في كل مكان ، وسند حاجتها فيها بأقل التكاليف وارخص الاسعار واجود الأصناف وهذه المادة في نظري ونظر المواطن واظن في نظر الحكومة مهمة كاهية وحيث الخبز وقد سبق لدولة رئيس الوزراء احمد اللوزي في احد تصريحاته بان وصف الشاي والخبز كغذاء اساسي يعتمد عليه الشعب في قوته ولا كانت الحكومة

هذه المادة

في مجال تأمين وغيب الخبز النظيف للشعب لم يحالفها الحظ اذاً قد عجزت عن اقامة وادارة القرن الكهربائي الذي اوجدته من اجل هذا الغرض ، لا بل وقد ذهبت الى ابعد من ذلك فقد بددت اموال المواطنين اللذين اسهموا في هذا المشروع ولم تعرضهم حتى الآن عن اموالهم ويمثل ما فقد المواطن الامل في الحصول على امواله التي اسهم بها بهذا المشروع فانه يفقد الامل في الحصول على الرغيف الخبز النظيف الذي وعد به على الرغم من تصريح معالي وزير الاقتصاد واليوم، حتى هذا اليوم لم ترى هذا الرغيف ويمثل ما فقد المواطن الامل في الحصول على امواله التي اسهم بها في هذا المشروع فانه اليوم يفقد الامل في الحصول على رغيف الخبز النظيف الذي وعد به وقصة القرن الكهربائي. هذا الوعد بالعهد تكاد تكون قصة بسيطة وصغيرة في مدلول التفتيات والاماني والعود التي صرفت لهذا الشعب . نعم واعني ما اقول تكاد تكون هذه القصة صغيرة امام القصة الرهيبة المخرقة قصة السكر الذي يصنع منه المواطن الشاي على حد تعبير دولة رئيس الوزراء . هذه القصة طويلة ولها جوانب تصل في مستوى التقصير والاهمال والفشل حدود الريبة والشك والاثام واعني ما اقول وسأثبت هذا بالوقائع ، والارقام ، والوثائق ، وسوف لا اطيّل عليكم الحديث وسوف اجتصر لكم القصة مدعمة بالوثائق والارقام ، واضعها بين يديكم واترك لكم والمواطن في هذا البلد امانة الحكم لما او عليها . تلخص قصة السكر او قصة الخطة التموينية التي وعدت الحكومة الشعب بتنفيذها ونالت ثقة هذا المجلس على اساسها بالتالي :-

يبدأ الفصل الاول في هذه القصة بسانعت الحكومة على التوسع الخاص استيراد مسادة السكر وجهرت حق الاستيراد في نفسها وتوجت

باكورة اعمالها بان استعدت بتاريخ (١٧/٨/١٩٧١) بموجب قرار مجلس ادارة التموين استيراد السكر من مصر بداعي ارتفاع السكر البالغ حينئذ (١٣٩) دولار للطن الواحد اي ما يقارب (٤٨-٤٩) دينار اردني وكان ذلك طبعاً كما يقول معالي وزير الاقتصاد في بيانه اليوم من مقتضيات اتساق السوق العربية المشتركة وفي نفس الجلسة والتاريخ اي في (١٧/٨/١٩٧١) قررت الحكومة شراء (٥٠٠٠) طن سكر افريقي بسعر الطن ٥٤٢٥٠ استرليني اي ما يعادل (٤٨) دينار من الوسيط السيد جورج داكسيان وكان هذا الوقت بالذات هو انسب الاوقات لتقوم الحكومة بتغطية خطتها التموينية وشراء ما تحتاجه هذه الخطة من كمية السكر او التعاقد على شرائها من الاسواق العالمية وذلك لتدني الاسعار عالمياً في ذلك الوقت بميزان الحكومة اغفلت هذه الناحية لاسباب لازلت اجهلها . وقد يكون مرده الى جهلها في حالة الاسواق العالمية او الى جهل في احوال وميادين الانتاج في العالم ، او الجهل في حالة العرض والطلب على ايسة حال او ربما يرجع مرده الى سياسة الاهمال والارتجال والتقصير . وعلى اية حال واي كانت الاسباب فقد ادى هذا الوضع الى تبيد مئآت الالوف من الدنانير من خزانة الدولة واملها العامة وبعد فترة اشترت الحكومة من نفس الوسيط السيد جورج داكسيان (١٠٠٠٠) آلاف طن من السكر الروماني بسعر ما يعادل (٥٢) دينار للطن الواحد اي بزيادة (١) دنانير في الطن الواحد عن السعر السابق اي بزيادة (٤٠) الف دينار بتاريخ (٢٦/٢/١٩٧٢) اشترت الحكومة (١٠٠٠٠) الف طن من السكر التايلاندي من الوسيط السيد يوسف نادر بسعر يعادل (٨٥) دينار للطن الواحد اي بزيادة قدرها (٣٣) دينار للطن الواحد عن السعر السابق اي بزيادة

القانون والمصلحة العامة ومقتضيات الواقع ان يصار الى توقيع اتفاقية بين الحكومة من جهة وبين هذا التاجر من جهة اخرى لتنظيم التعامل وتنظيم عملية البيع والشراء ، وتنظيم عملية التسليم وفق المواصفات والشروط التي تمت الاحالة على اساسها . ولما كانت المسؤولية والواجب تقتضي ان يتم كل هذا او بعضه على الاقل حرصاً على الاموال العامة التي تملك الحكومة حق امانة الولاية عليها ، حدث الامر الذي لم يكن متوقفاً ، ولم يكن في الحسبان ، بسان طلب الى البنك المركزي بفتح اعتماد غير قابل للتقضى لامر متعهد في لندن بكامل القيمة البالغة ما يقارب من مليون دينار لقاء كفالة ، اشترط انتهاء مفعولها حكماً عند شحن البضاعة من منشأها في سان باولو في البرازيل . ويحظرني هنا التساؤل والاستغراب كيف ان محافظ البنك المركزي والحكومة محافظ البنك المركزي العليم بهذه الامور كيف انه يوافق او وافق على فتح هذا الاعتماد البالغ مليون دينار تقريباً قبل التأكد ان البضاعة المشحونة هي زيل او سكر ، او بالفعل هي ذلك السكر المطلوب للسلي مطابق مواصفاته . وهو وطه مواصفات وشروط الطاء ، والاوجب من هذا ان مسؤولية البائع . قد انتهت فعلاً بتاريخ ١٥/٤/١٩٧٢ وهو تاريخ شحن السكر من منشأها في سان باولو في البرازيل ، وانتهى مفعول الكفالة حكماً ، وما يترتب عليها من التزامات وواجبات بتاريخ ١٥/٤/١٩٧٢ وصلت شحنة السكر الى ميناء العقبة وباليتم لم تصل . وصلت هذه الشحنة على ظهر باخرة عمرها اكثر من اربعين عاماً عائدة لوكلائها ابو زيد وزوال ، ولما كانت ميناء شحنة السكر ليست تقتض خالصة كليا لشروط ومواصفات وماركة الطاء وانما كانت مع الاصناف الميزون غير صالحة للاستهلاك البشري

(٣٣٠٠٠) الف دينار عن الصفقة رقم (٢) التي سبقتها وبزيادة قدرها (٣٧٠) الف دينار عن الصفقة الاولى بتاريخ ٢٩/٢/١٩٧٢ وعن طريق التفاوض المباشر اشترت الحكومة من نفس الوسيط يوسف نادر اي بعد ثلاثة ايام فقط (١٠) آلاف طن من السكر التايلاندي بسعر اعلى بدولارين ونصف عن السعر الذي احيل عليه بطريق المناقصة ، اي بزيادة (٢٥) الف دولار . هذا ملخص للفصل الاول في قصة السكر من الخطة التموينية وهي ان دلت على شيء فانما تدل على الارتجال والعسك التخطيط . وقد تم كل ذلك على حساب المواطن المستهلك وعلى حساب المصلحة العامة وامل الدولة العامة ، امسا الفصل الثاني من القصة وهو الفصل الرهيب وهو الفصل الخطير الذي تجاوز فيه الارتجال والتسبب والاهمال والتصرف الكيفي كل حدود وبلغ فيسه التحدي للقوانين والاعراف التجارية وللسيادة العامة للدولة حذراً يفوق التطور ويميز عنه الوصف . بدأ هذا الفصل بان طرحت وزارة الاقتصاد مناقصة محلية للمتعهدين والتجار المحليين لشراء (١٥) الف طن من السكر بموجب شروط ومواصفات محددة ومعيمة ابرزها ان يكون السكر ابيض سائب بحصول العام الحالي ، محدد الحلاوة والرطوبة وخالي من الشوائب تقدم عدة تجار محليين بمروضهم وفق المواصفات المطلوبة فأرثت وزارة الاقتصاد بان انسب العروض هو عرض السكر البرازيلي ماركة (IAA) وبسعار ٢٦/٢/١٩٧٢ تقسرت الاحالة على التاجر السيد مسالك المصري لشراء (١٢) الف طن من السكر البرازيلي وبسعر مقداره (٢٢٢) دولار للطن الواحد تسليم ظهر سيارات التموين في ميناء العقبة . أي ما يعادل مليون دينار ولما كان من مقتضيات العرف التجاري ومقتضيات

هكذا منه الاصل

ويؤكد ذلك الوثيقة رقم (١) وهي تقرير الاستلام الموقع من الجهات المسؤولة في القطاعين الخاص والعام ، من وكيل الباخرة ومنسوب التمسرين ومنسوب التأمين ومأمور الجمارك ومأمور الميناء ومدير عام دائرة ميناء العقبة وقد جاء بهذه الوثيقة أو بما تسمى المانفيسيت أو بتقرير الاستلام ما يلي ، ان كمية السكر المتحجر قدرت بـ ٥٠٪ من الكمية يعني نصف الكمية كان متحجر ، اي ما يعادل (٦٢٥٦) طن والكمية تختلف من حيث اللون قدرت بـ ٤٠٪ عندنا ٥٠٪ متحجر و ٤٠٪ تختلف من حيث اللون ، شو بقي عندنا ١٠٪ لم يتطرق اليها تقرير الاستلام ، وقد وجد (٤٢٥٠) شوال فارغ ممزق بمعنى ان محتويات هذه الشوالات من السكر وجدت كما يذكر التقرير (دكه) في ارض الباخرة القديمة الصداة . (٤٢٥٠) شوال من السكر ممزقة والباخرة عمرها ٤٠ سنة فنصروا حالة السكر الذي في ارض الباخرة ماذا يكون حاله وقد جاء في الوثيقة رقم (٢) وهي ما تسمى بتقرير الكشف ما يلزم بالمناسبة هذه الوثائق سألتمها بيد الامانة العامة للاطلاع عليها في اي وقت لمن يود الاطلاع وقد جاءت الوثيقة رقم (٢) وهي ما تسمى بتقرير الكشف بتاريخ ١٤/٦/١٩٧٢ الموقعة من مندوب شركة التأمين ومندوب الغرف التجارية ومندوب وزارة المالية والجمارك ومندوب وزارة الاقتصاد لتعزيز الوثيقة الاولى وتزيد عليها ما يلي : تعدد الماركات في كمية السكر كانت تزيد عن (١٥) ماركة المطلوب ماركة (IAA) طلعت اكثر من (١٥) ماركة وعدم وجود اي شوال موجود عليه الماركة المطلوبة ، بموجب الاعتماد وبوالص الشحن وهي الماركة المتفق عليها من نوع (IAA) ووجود عدة انواع من السكر وبه شوائب ، ولسكر عدة الوان ، وظهور

الصدأ والرطوبة على الشوالات ، هذا كله في وثائق الدولة يعني وجاءت الوثيقة الثالثة بتاريخ ١٩/٨/١٩٧٢ وهي تقرير ممثل ديوان المحاسبة الذي يضيف منه الحالة بكل امانة واخلاص ويحرر ويوضح المخالفات لحكم القانون ونظامي اللوازم ومكتب التمسرين ويطلب ان يحال الموضوع عملاً بحكم المادة (٢١) من قانون ديوان المحاسبة الى مجلس النواب ، يعني الى جهة الاختصاص ومنذ ذلك التاريخ وحتى هذه اللحظة لم يكتب لهذا المجلس الكريم ان يطلع على دقائق وتفاصيل هذه القضية الخطيرة . وبما حيلنا لو ظل الامر على هذا الحال وبادرت الحكومة الى معالجة هذا الوضع برفض استلام الشحنة التي وصلت الى العقبة بعدم مطابقتها لشروط ومواصفات العطاء وتحالفاتها منح الاعتماد وبوالص الشحن ، بل الذي حدث هو على العكس من ذلك تماماً ، وهو الوضع الخطير من هذه القضية وهو في الحقيقة وفي الواقع اخطر من خطير . لانه سينسف سيادة دولة ويهدم سيادة القانون ، وهذا الذي حدث ايها الاخوان ، كان بقصد اخفاء الشرعية على هذه الصفقة المشبوهة التي كلفت الدولة ما يقارب مليون دينار ، لقد وقع معالي وزير الاقتصاد اتفاقية وهي الوثيقة الرابعة بصفته الطرف الاول مع شخص انكليزي يسمى (فولتر) ليس له اسم ثاني فقط (فولتر) لا اسم اب بانكلترا بدون ذكر اسمه الثاني بصفته طرف ثاني وذلك بتاريخ ٢٤/٥/١٩٧٢ اي بعد استلام صفقة الشحنة بعشرة ايام ، يعني جاءت الشحنة وخلصت الشحنة وبعدن فظن وزير الاقتصاد يوقع اتفاقية مع (فولتر) على هذه الشحنة في انكلترا ، وفولتر لا هو طرف في الموضوع ولا هو رجل او جهة متعاقد معها ، وليس له علاقة بالموضوع . وظاهر على هذه الاتفاقية شغلة قانونية وخطيرة . ومعظم النواب

والاعيان من القانونين ، ظهر على هذه الاتفاقية تحت توقيع الفريق الثنائي يعني (فولتر) توقيع بالعربي بدون اي اشارة لتوكيل رسمي ولا اشارة ان هذا موكل او مندوب عنه ولا شيء ، اتفاقية موقعة من (فولتر) ووزير الاقتصاد وتحت توقيع (فولتر) هذا واحد موقع بالعربي على هذه الاتفاقية ، وجاءت في المادة العاشرة من هذه الاتفاقية باحالة القضية الى مجلس السكر العالمي في لندن ومنذ الشهر الخامس ونحن في اوائل البينة الجديدة اي منذ ثمانية شهور ، والصفقة مودعة على ذمة السكر العالمي في لندن في بلد المدعو (فولتر) الطرف الثاني الرهمي والذي وقع معه وزير الاقتصاد الاتفاقية وقد جاء في المادة الثامنة من هذه الاتفاقية ما يلي : - من المتفق عليه كذلك ان يكون لون السكر من اللون الابيض فقط ، يعني يا ابو نجيب هل السكر لون غير اللون الابيض ، اي بما معناه تعطيل للقوانين ، ولسيادة الدولة وخلق تخريب للهروب من الازمة ، باحالة القضية على المحكم ، على مجلس السكر العالمي في لندن . واخفاء المتعهد المحلي من كافة مسؤولياته والتزاماته . معالي الرئيس حضرات النواب ، لقد اتبعتم وتعميت الحكومة في سماع ما لا تقبل سماعه ، واشفعوا لي انني منذ فترة طويلة وانا اعازف عن الاشتراك في مناقشات هذا المجلس غير انني قد جمعت لكم وبتطوع من المواطنين والموظفين محصلة من الارقام تعجبكم وترضيكم مستندة الى وثائق سوف اوجه فيها الاسئلة والاستجابات ، وسوف اطرحها على مجلسكم الكريم ، وسوف اترك لكم الامر لتطلعوا على ما هو خاف عليكم وعلى غيركم ، وفي هذه القصة فصل ثالث لا يقل خطورة عن الفصل الاول والثاني ، ان الحكومة تعهدت امام هذا المجلس بان تضع حداً

للاحتكار والمحتكرين ، أو ما يسميه تلاميذ الاقتصاد (بالتمركز) ، ووعدت المواطن بأن الحاجات الاستهلاكية وموارد القوت البسيطة تستصل اليه بكل سهولة وبدون عناء وبدون مشقة وبأسر السيل وبأرخص الاثمان من مادة السكر أو غيرها . هذه الحكومة نفسها ، هي الحكومة التي وعدت بهذه الوعود ، وأتمت هذا الشعب بهذه الاماني ، هي نفسها التي أخلت الميدان للحيثان وتركت المواطن فريسة لتجسار السكر والجشع والاحتكار ، وذلك بالتخلي عن مسؤولياتها بتاريخ ١١/١١/١٩٧٢ وبقرار من مجلس الوزراء ، بأن ألغت بأن تركت السكر تركت المساجرة بالسكر وتركته للقطاع الخاص ، تركته للقطاع الخاص بعد ما أعطت ومبه تماري وبعض الشركات خرفان ونور الدين المصري والتلهوني والدودو ودروزه ما يقارب من ثلاثة أرباع المليون من قيمة السكر ، عندي أرقام تقدروا تطلعوا عليها في أي وقت كان . هذا السكر وضع في يد التجار وأفسحت الحكومة الميدان وأخلت الساحة لوهبه تماري ولغيره من تجار السكر المحتكرين يبيعوا ويشترىوا بالسكر كما يريدون . طيب الآن يا حكومة أنت تركت السكر في الوقت الذي وصل فيه مثل ما قال وزير الاقتصاد أعلى سعره العالمي ، الآن اذا في تنظيم السكر ، ولأسواق السكر ، ولسعر السكر ، الآن ليتقدم معالي وزير الاقتصاد لينظم تموين السكر ، لا أن يضع المستهلك فريسة لتجار السكر بأن يتصرفوا بالسعر ، مرة يخفوه ، ومرة يرفعون السعر الذي يريدونه ، ومثلما قال الشيخ عبد الباقي جمران واحداً تطوع له بكيلو سكر من بيته حتى يعطيه لمريض .

هذه بعض الامور ، وسأفصح في تناول يد

هكذا عند الأصل

هذا المجلس بعض الوثائق الاخرى ليطلعوا على ما هو خاف والحقاني أعظم .
والسلام عليكم .

السيد الرئيس

تفضل عمران بك .

(و)

السيد المعايطة

الله سبحانه وتعالى يقول في كتابه العزيز :
« يا أيها الذين آمنوا اذا جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين » .
وقال جل شأنه : « يا أيها الذين آمنوا هاتوا بهاتكم ان كنتم صادقين » .
التهم في الوقت الحاضر كثيرة وأسبابها أشخاص معروفين ونجار معروفين يبيعونها مع انني أنا قليل أزل الى الشارع اعتقد جازماً وأصرح تصريحاً تحت قبة هذا البرلمان ، لان كمية السكر متوفرة في كل محل وفي كل دكان .

معالي الرئيس ، اظن أنه ثابت لدينا بأن أسباب هذه الاثارات مصدرها بعض التجار الاستغلاليين وغيرهم من المواطنين مريضى القلوب وفي نظري أن لا تقصير من الحكومة ولا من وزارة الاقتصاد ، وإن سبب هذا الارتفاع أسعار الاسواق العالمية ولا تملك الحكومة ولا وزارة الاقتصاد تنزيل الأسعار بالكيفية التي هي تراها ، سؤال الحكومة ولو وزارة الاقتصاد: هل يسمح للتاجر أن يبيع السكر بالأسعار الحاضرة كلما ارتفعت الأسعار أن يجبر التاجر على بيع السكر بالنسبة للأسعار التي استوردتها من مصدرها السابق ، أريد جواباً من وزير الاقتصاد .

ثانياً : القيام بحملة شديدة ونشط شديدة للاستيلاء على مادة السكر من أي مستودع كان أو من عند أي تاجر ، ووضع الحكومة يدها عليها

ويبيعها للمواطنين بالأسعار التي اشترتها من الاسواق السابقة .

أريد أن أسأل سؤال الى وزير الاقتصاد هل منعت الحكومة أي تاجر من استيراد مادة السكر وأطلب الجواب كان أيضاً على ذلك .

أرجو من عطوفة الزميل الكريم السيد رزق البطاينة أن يقوم بتقديم الوثائق التي ذكرها لهذا المجلس للاطلاع عليها بالذات ، وتشكيل لجنة من معالي وزير العدلية ووزارة الزراعة ووزارة التربية والتعليم مع بعض اخواني النواب والاعيان للاطلاع على الوثائق وعندها نقول للحكومة اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً .

والسلام عليكم .

(ز)

السيد الرئيس

الكلمة الآن للسيد محمد الحاج عبد الله .

السيد عبد الله نائب اريد

سيدي الرئيس

سادتي الاخوة المحترمين .

نلاحظون حرارة الاخصان النواب ولو أنها حرارة جديدة جاءت في الاشهر الاخيرة من عمرنا ولكننا تدل على حرارة الموضوع وعلى مراره . وهي انعكاس لشعور المواطنين لهذا الغلاء الفاحش ، انا اقول أن كل خطب الدنيسا مهما بلغت لا تطعم المواطن سكرًا ، انا اقول للحكومة ان كان هناك دائرة تموين او مراقبة تموين مع وجسود السكر فهي دائرة غير عاملة على الارض المواطن يريد ان يشرب الشاي ويحسد السكر . وان نخرج بنتيجة أو خطة الى

فاضطر الى شراء هذه المسواد لانه لا يوجد في البلد عرض آخر ، للموضوع التجارة خيرة ومعرفة والحكومة لا يوجد عندها خيرة او معرفه بالتجار في المواد التموينية انما كان من الواجب عليها ان تكون مراقبة للمواد وحاجة المواطن لكل هذه المواد التموينية ، حيناً اقترح المجلس في جلسة سابقة الذي بحث فيها هذا الموضوع بالذات كانت الاسعار واريد ان اورد بعض الامثلة كان الرز ١٧٠ دولار اصبح الآن ٢٢٥ دولار كان السكر ١٤٠ دولار اصبح ب ٢٤٠ دولار نجد انه صار ارتفاع على الاسعار والحكومة في ذلك الوقت لم تتخذ الاجراءات او العقود المناسبة على حاجة المواطن وحاجة البلد للمواد التموينية كان عليها ان تتعاقد لمدة طيلة ستة اشهر او تتعاقد لطيلة السنة على كمية محدودة من تلك الاسعار علماً ان الاسعار كانت ترتفع يوما بعد يوم فلو حدث واتخذت الحكومة الاجراء المناسب وزرعت الانجار في هذه المواد كان عليها ان تعمل الآتي :

ان تأتي الحكومة وتجميع جميع التجار الذين يتعاملون بهذه المواد وتبلغ هؤلاء التجار ان الحكومة ستوقف عن استيراد هذه المواد وتبيع الاستيراد حراً لمن شاء على اساس ان تستمر الحكومة بتموين البلد حتى يستورد التجار ويأتوا بهذه البضاعة الى البلد ومن ثم توقف الحكومة عن بيع هذه المواد ونضع ما لدينا احتياطياً في مستودعاتها ، هذه هي الاساليب والطريقة الصحيحة التي كان على الحكومة ان تستخدم بها وتتلقي الضغط وارتفاع الاسعار ، الذي حدث ان الحكومة لما شعرت بارتفاع الاسعار ووجدت حالها في ورطة أتت وقالت للتجار لكم الحريسة فاستوردوا من انبها شحم ويبيعوا لهم هذه المواد نحن توقفنا منسداً الآن عن استيراد هذه المواد ثم

ايجاد السكر في الدكاكين ، مع موافقتي التامة وعدم شكّي بالالهامات والاقوال التي جاءت على لسان الاخ الشيخ والاخ رزق البطاينة ارجو من الحكومة أن تضع خطة حقيقية توصلنا لهذا اليوم الى ايجاد السكر في الدكاكين ، لا ان يقف الموضوع على اتهامنا ووضع كل مسؤولية كذا سنة من مرض السكر في رأس وزير الاقتصاد فقط نحن نقول للحكومة نريد ان نذهب الى تاجر ونقول نريد كيلو سكر يقول تفضل مش عشرة قروش ونصف بل تسعة قروش .

(ح)

السيد الرئيس

الكلمة الآن للسيد موسى محمد ابو الراغب .

السيد ابو الراغب نائب عمان

معالي الرئيس

ان هذه الجلسة والجلسة الماضية قد خصصت للبحث في امور تموينية ، بحثا في الجلسة السابقة وكان اقتراح هذا المجلس على الحكومة ان تتخلى عن الانجار بالمسواد التموينية وحينئذ كانت الاسعار مناسبة جداً للرز والسكر وانما الحكومة لم تتخلى في ذلك الوقت حسب اقتراح النواب واعلنتها عن انها ستبيع للتجار من اجل المنافسة ومن اجل تموين هذا البلد بالمواد فأنت وتخلت بالوقت غير المناسب ، هذا برأيي ، وكانت هي التاجر الوحيد فقد سمعت من الاخصان النواب انهم اتهموا التجار بالجشع ، اتهموهم برفع الاسعار انما التاجر كان هو الحكومة وليس التاجر وكانت هي التي توزع المواد التموينية على التجار وتحدد السعر فان كان السكر متحجراً او فاسداً فقد اضطر المواطن لشراء هذا السكر لان التاجر كان واحداً وهي الحكومة فلا خيار للشعب ان يستعمل هذه المواد ان كانت حسنة او سيئة

هكذا في الفصل

بالنسبة لما اوردته بعض الاخوان عن بعض هذه السلع والتي وردت الى الاردن كانت غير مطابقة للمواصفات واضطر المواطن الى استعمال هذه المسادة وكانت رديئة وغير مطابقة للمواصفات ، اريد ان اسأل معالي وزير الاقتصاد مبلغ الغرامة الذي استوفي وتريد ان نسعى من معالجة الاجرامات التي اتخذت بحق هذا التاجر حتى نستطيع ان نقنع على ان الاجرامات قد تمت بصورة ضخمة اما بالنسبة للوثائق التي اوردها الزميل المحترم وهي نسخ طبق الاصل عن ما هو موجود الآن في دوائر الدولة ، اقترح تشكيل لجنة من هذا المجلس مع بعض الاخوان في وزارة الاقتصاد والدولة للتحقيق في هذا الامر وعرض الموضوع على المجلس لاتخاذ القرار المناسب بالنسبة له .

(ط)

السيد الرئيس

الكلمة الآن للسيد مفلح عودة الله .

السيد عودة الله نائب ماديا

يا سيدي لاشك ان الوثائق التي طرحها السيد زرق البطاينة وثائق خطيئة ، واصبحت المسؤولية مشتركة بين الحكومة وبين هذا المجلس ، ان المواطن عندما يسمع عن هذه الوثائق ، وعن هذه المهازيل التي تحدث في البلد ، ونحن نشهد ونشكو الطفر ونشكو المعجز بالموازاة ويشاهد المواطن النهب والسلب على عيون الناس ودون حسيب او رقيب فانه لا شك هذا شيء يمس بمصلحة البلد ومصلحة المواطن ويسمى الى سمعة البلد في الداخل والخارج ، انا اني على اقتراح الزميل موسى ابو الراغب ونطلب تشكيل لجنة قوية مشتركة من هذا المجلس ومن الحكومة ومن القطاع الخاص للتحقيق في هذه القضايا ومسلدة الوثائق الخطيرة التي اوردها السيد زرق

البطاينة والدليل على التلاعب ان الموظف المحاسب الذي اورد او سبب الى كشف هذه القضايا قد اُحيل على التقاعد بلا سبب الا انه قال انه هناك يوجد تلاعب فالمرجو من هذا المجلس ان يكون حازماً في هذه القضية ويتخذ خطوة التي تبرهن على قيامنا بمسؤولياتنا وتقديرنا لواجبنا تجاه بلدنا .

السيد الرئيس

اقرر اقفال باب المناقشة واطلب جواب من الحكومة .

(ي)

السيد الرئيس

تفضل معالي وزير الاقتصاد الوطني

السيد وزير الاقتصاد الوطني

معالي الرئيس ، حضرات الاعضاء

يسرني عندما سمعت للاستاذ جوي يتبادي بدراسة الامور الموضوعية وسرني اكثر عندما استمعت الى دراسة هذه الامور في ضوء الوثائق وكنت اتسنى ان تسير المناقشات والكلمات التي القيت فعلا بالموضوعية وفعلا بضوء الوثائق ودون اساليب دراماتيكية تحاول ان تظهر الامور بمظهر الخطورة البالغة .

السيد البطاينة

اعترض على هذه الكلمة

السيد وزير الاقتصاد

انا لم اتعرض لأي انسان

السيد البطاينة

هذا لا يجوز ولا اريد من وزير الاقتصاد ان

يلفظ هذه الكلمة

السيد الرئيس

ما في شيء

السيد وزير الاقتصاد

في الحقيقة هذه امور يجب ان تبحث بغاية الصدق وبغاية الامانة حتى نقرر المسؤوليات ، على حقيقتها تماماً لان التهم الجراف وكيل التهم دون مبرر او دون مؤيد عمل لا يتقبله اي انسان وانا واثق ان اعضاء المجلس الكرام جميعاً لا يقرون هذا الأسلوب ولا يقرون هذه الطريقة انا سأذكر قضية صفقة السكر سابقاً بها قضية صفقة السكر التي كثر الحديث عنها قضية مالك المصري واستعرضها مع الاخوان في ضوء الوثائق الحقيقية التي امامي ، قضية مالك المصري هي صفقة من ثلاث صفقات واحب ان اشير انه كانت اشارة الى صفقات عقدت مع داكسيان ونادر قبل ان اتولى العمل في وزارة الاقتصاد وجئت الى هذه الوزارة فوجدت قضاياها على مكثي ، قضايا مخالفات ايضاً في بعض المواصفات احداها فعلاً اُحيلت بطريق التزوير واخرى بطريق العطاء قبل ان استلم عملي وعند استلام العمل وجدت ان احد هذه الصفقات محالة الى التحكم الى غرفة التجارة هنا بموجب العقد بموجب اتفاق ودي وكان ان استدعيت محكم وهو جوي يزرق الاستاذ زهير عصفور وقلت له بكل صراحة ما رأيك بقيمة تعويضي الذي يترتب لنا عن هذه الصفقة صفقة داكسيان وهي سكر افريقي قال ما يتراوح بين ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ دينار فذكرته وعندما واجهت الشخص المختص

مورد الصفقة حصلنا منه (٥٠٠٠) دينار وثبت ديوان المحاسبة مراقب ديوان المحاسبة ثبت ذلك في تقرير رسمي له ، قال حصل من هذا الشخص (٥٠٠٠) دينار وفي ذلك زيادة عما يجب ان يحصل هذا مثال اول ، كيف نتحري وكيف نحصر ونصر على تقاضي حقوق الخزينة كاملة جاءت صفقة مالك المصري ضمن صفقة نادر ، نادر حصلنا منه مبلغ التعويض زيادة عما ترتب له ، صفقة مالك المصري طرح عطاء فيها وكان اول اظن او ثاني عطاء بعد استلامي العمل في خلال بركة اسبوع وكانت البلد تشكو من الشكوى من فقدان السكر بشهر شباط ١٩٧٢ وبادرنا الى طرح العطاء بأسرع ما يمكن وتقديم لنا عدة عروض واذكر تمام الذكر وهناك من يشهد على هذا الموضوع بين الجالسين اني لأول مره انزل الى مجلس ادارة التموين ترأست الاجتماع وقارنا العروض وكان من بين اعضاء مجلس اذاعة التموين مراقب ديوان المحاسبة باللدات الذي زود الاخوان بكل مالدتهم من وثائق او معلومات او او ... الخ .

وشاهدنا وقارنا العروض واذا بعرض مالك المصري بكل ماله يقل عن عشر جنيهات استرلينة عن بقية العروض كلها ، مما اثار غاوتي وقلت بالحرف الواحد للموجودين في محاضر مسجله في مجلس ادارة التموين ان هذه الصفقة تثير الريبة ، قالوا وهو القائل باللدات قال : لا يا معالي الوزير ...

السيد الرئيس

... لا اسمح لاجد بالكلام .

معالي وزير الاقتصاد (متابعاً)

... لا يا معالي الوزير هذه الصفقة باذلي الاسعار ويجب ان اتعاقد عليها ، قلت : انا احملكم

هكذا حله لأصل

مسؤولية هذه الصفقة ، وبالفعل تم التعاقد مع السيد مالك المصري على هذه الصفقة وهو وكيل لشركة بريطانية معروفة ومشهورة واسمها (شركة جولوفتس) وليس لائسان عادي شركة من أكبر شركات توريد السكر في بريطانيا ، وعندما تم التعاقد على هذه الشركة ، مع هذه الشركة سافر السيد مالك المصري الى لندن لتأمين شحن المادة بأسرع ما يمكن لانسانا كنا في عجلة من امرنا ، وكنت انا ايضا خارج البلد في مهمة رسمية ، وعندما عدت قيل لي ان مالك المصري يتهرب من دفع ضرائب المالية وان مالك المصري لم يوقع العقد مع اننا فتحنا له الاعتماد في لندن عن طريق البنك المركزي ومقابل كفالة مالية ، وفي الواقع فوراً استدعيت مالك المصري وطالبته بتوقيع العقد وبدفع قيمة الطوايح وعندما حاول التخلص بضعة ايام بلغني انه سيسافر الى لندن - واحب ان استشهد امام المجلس الكريم بما يلي :-

من عام ١٩٧٢ .

معالي وزير الداخلية

مكتوم ومستعجل

ارجو معاليكم التفضل بالايجاز الى من يلزم بمنع السيد مالك المصري من مغادرة المملكة وذلك بسبب تقصيره بتطبيق شروط الاتفاقية الموقعة بين هذه الوزارة والمذكور . هذا مع العلم بأنه تم تبليغه بمكتبه بمقابلة المسؤولين بهذه الوزارة لحل المشاكل الحاصلة لباخرة السكر التي وصلت بتاريخ ١٤/٥/٧٧ ميناء العقبة والذي يرتب عليه ان يكون موجودا عند تنزيل السكر الخ .

ان هذا الكتاب منع السيد مالك المصري من مغادرة البلاد وحضر في نفس اليوم الى مكنتي ووقع

العقد ودفع قيمة الطوايح بكاملها . وبذلك انتهت موضوع الشكليات . عندما انزلت الصفقة في الليناء فلابتئين ويوجب كل الاجراءات التي نسير عليها عادة بهذه المواضع حضور مندوبين مندوب شركة التأمين مندوب شركة المينا . الخ شركة الشحن . فلابتئين مخالفة الصفقة لشروط الاتفاقية من حيث اللون ومن حيث كية التسجيل ومن حيث نقصان بعض الاكياس . كنا امام اختيارين : اما ان نمتنع عن استلام الصفقة وبذلك نعيدنا الى المالك والمورد وكان في ذلك الوقت قد ارتفع سعر السكر (٢٥) دينار في الطن الواحد خلال شهرين . او نستلمها ونلبي حاجة الاسواق ونطالب بالتعويض عنها ، كما هي الاعراف التجارية السائدة .

ثبتنا فوراً جميع المخالفات بحضور جميع الاطراف وفي هذا الملف وبحضور مندوب ديوان المحاسبة بالذات ثبت جميعها . الارقام التي اوردها النائب الكريم غير مطابقة للواقع . في الحقيقة هنالك تقرير رسمي جاء خبير متدبنا من مجلس السكر العالمي في لندن ، تقرير رسمي هنالك فعلاً (٣٠٪ مجمل) هناك اختلاف في اللون بنسبة (٤٠٪) هذا لا يعني ان الاربعين غير الثلاثين ، هناك كيات هي فعلاً مجيله وملونه بنفس الوقت . في الحقيقة نصف الكية يمكن ان تعتبر سليمة . كانت ، ونصف الكمية يختلطها التجبيل مع اختلاف اللون .

اجبرنا الحسابات الدقيقة وتبين اننا لو اعدنا الصفقة لصاحبها خسرت الخزينة مبالغ ولا نهنما فوراً باننا نقرط باموال الدولة ، لانه كان يتبقى علينا صاحب الصفقة ان نعيد اليه لتحقق الارباح الطائلة .

لما كان علينا ان نجري في ذلك الوقت ؟

هل نعيد الصفقة الى صاحبها فتحقق المكاسب الطائلة ويقال انكم فرطتم بالسكر وفي اشد الحاجة اليه في ذلك الوقت . ام نستلمها ونطالب بفرق قيمتها ولجأنا في ذلك الوقت الى غرفة التجارة ورئيس اتحاد غرف التجارة موجود هنا حي يرزق وحضر عدة ممثلون عن الغرف وناقشنا الموضوع من جميع جوانبه فثبتت التقارير واستلمنا البضاعة بعد تثبيت والمشاهدة العينية على اساس ان فرق السكر يجب ان نطالب به .

وبالفعل باشرنا جميع الاجراءات القانونية للمطالبة ، ولم يمتنع الرجل عن الاعتراف بما حصل ولم يفصل من المسؤولية ، وقال : فعلاً يرتب علي التعويض ، وانا على استعداد للدفع . وحتى منذ ثلاثة ايام كان اجتماع اخير في مكنتي وحددنا مبلغ ما للمطالبة على اساس يغطي جميع خسارتنا بكافة التواحي على ضوء تقارير الخبراء الفنين الذين حضروا خصيصاً لهذا الموضوع من لندن ، ونحن الآن بصدد مطالبة نهائية والشخص مع حمايه الان في لندن لتحصيل حقوقنا كاملة .

واعتقد انه اذا تأخرنا عن تحصيل هذه الحقوق او اذا لم نحصل حقوق الدولة بالكامل نكون فعلاً في موضوع المسؤولية ونستوجب تقديم التقرير عن هذا التصور .

اما ونحن سبق ولنا ان حصلنا حقوقنا كاملة في هذا الوقت نصبر على تحقيق جميع الحقوق فلا اعتقد ان هذا يكون موضع مسؤولية وانا ارجو من الاخوان ان يسألوا جميع من يتعامل في الاسواق التجارية ... هل .. كيف تحصل الحقوق لمحصل الحقوق دائماً بخلافات وكل عقود السكر وعقود الارز تشير الى هناك اسلوب محكم في مجلس السكر

العالمي في لندن وانا اسأل شهادة الفرقة التجارية في ذلك في حالة الاختلاف على التعويض والعقد ما بيننا وبين المورد ينص على التحكيم في حالة ... وهو يوافق على التحكيم في حالة الاقرار بما طالبناه به يلجأ الى التحكيم كما لجأنا في السابق وسنحصل كل قرش من حقوق الدولة .

هذه بعض جوانب قضية مالك المصري .

في الحقيقة ، يعني اشغلت هذه الصفقة موظفينا مع العلم انه نحن كمديرية نموين يجب ان نقر منذ البداية هذه ليست وزارة ، مديرية التموين تقوم بأعمال تجارية ، تقوم بالشراء والبيع ، ويحصل لها ما يحصل لاي تاجر وكثيراً منكم يعرف بالاعراف التجارية بانه يشتري احياناً وتأني الامور مخالفة للمواصفات :

عندما فتح الاعتماد . وارجو ان اشير للنقطة التي اثيرت في هذا الموضوع كيف يفتح البنك المركزي - البنك المركزي يفتح الاعتماد بناء على شروط العقد والبنك في الخارج يسلم عادة بوالص الشحن وهذا الشيء معروف مطابق استلمت في الخارج بوالص الشحن ومن الشاحن من ريسان الباخرة على اساس انها مطابقة . فاذن هناك فيه ناحية تقصير فيه في الخارج ويجب ان يحاسب عليه المورد . المورد نفسه شركة (جولوفتس) مع وكيلها مالك المصري لم يتصلوا من هذه المسؤولية .. شركة التأمين عن النقص لم تتصل من هذه المسؤولية . وهي على استعداد لدفع كامل النقص ليس من مسؤولية التجبيل والنقص من مسؤوليات شركات التأمين ١١٪ وهناك تأمين كامل ومنتهصل كامل حقوقنا من شركة التأمين ، واذا كان فيه هناك اي تقصير ايضاً من الشاحن ريسان الباخرة فايضاً هو مسؤول ، الاجتهادات التي يجري تضم جميع هذه الاطراف وكل طرف يقر بمسؤوليته في حدود ما حدث تماماً .

مكتوم ومستعجل

ولدينا الآن تقرير لا يقل عن عشرين الى ثلاثين صفحة من خبير عالمي اتى من البرازيل لاثبات حسن نية المورد (شركة جولوفتس) انهم يعني يعترفون بكل ما حدث وعلى استعداد للتعويض .

بالنسبة الى قضية .. هذا ما يتعلق بقضية مالك المصري باختصار .

ذكر ايضاً الاستاذ جمو ذكر ايضاً موضوع تسعير السكر الاخير والاعلام الاعلان الذي نشر اليوم بأنه على استعداد وكيف انه هذه يخالف الاسعار ويتسائل كيف ان السعر يمكن ان يكون ٢٢٥ ويطلبوا ٩٦ دولار .

الحقيقة نحن نتابع الموضوع يوماً فيوماً مع المستوردين والتجار . نحن نحاولنا منا مع رغبة المجلس الكريم تخليتها للقطاع الخاص عن العملية ، ولكن لن نتخلى عن دورنا كرقب وحسب لعمليات الاستيراد والعمليات البيع بأسعار محدودة تتطابق تماماً مع الاسعار العالمية ، نحن لا نتجج السكر يجب ان تذكر ذلك نحن لا نتجج لا السكر ولا الارز واسعارنا لا يمكن الان تعكس الاسعار العالمية وفي البلدان المجاورة كلنا يعرف ذلك . ففي الواقع ان لبنان الاسعار في لبنان الاسعار في الكويت الاسعار في السعودية تزيد عن اسعارنا وعندما قلت اننا حملنا (٤٠٠ الف دينار) في الواقع هذا السبب الاساسي الذي حال دون الاستيراد من قبل القطاع الخاص لان هذه الاسعار اسعار التسعة قروش كانت تمنع على اي قاجر ان يستورد ويحقق اي ربح في العملية ، بالعكس كان في خسارة ، لذلك امتنعوا عن الاستيراد مع اننا فتحنا الباب . عندنا مؤخراً صفقة اليوم في الميناء نحن نتابع الصفقات والارتباطات التي يقوم بها التجار بالاضافة الى تغذية مخزوننا في الوزارة كاحتياطي

يستمر ، لم يشتري اي كيلو من السكر يمكن اكثر من ستة اشهر او ثمانية اشهر بعد الصفقات التي تمت في شباط واذا لم تشتري اي كيلو واحد . مخزوننا في ذلك الوقت وفي المستهلك من الارتفاع الذي حصل فيها بعد . وبقينا نبيع بالاسعار المحددة وبالحسارة منذ اكثر من ثمانية اشهر . هذه لم تذكر لوزارة الاقتصاد الكل تصدى لخالفات قضية مالك المصري ، اما انه ستة اشهر او ثمانية اشهر بقينا نبيع بالاسعار المحددة واغرقنا السوق بمادة السكر وعندما بادرننا الى الشراء كانت الاسعار مناسبة فعلا هذه لم تذكر لنا .

في الوقت الحاضر ومنذ شهر قننا للمستوردين زجوا الآن وقد اوشك مخزون وزارة الاقتصاد على الهبوط ان تتولوا العملية ان تباشروا مسؤولياتكم قالوا لنا : ان الاسعار لا تساعدنا على الاستيراد وبالفعل كان الحساب الدقيق يشير على انه الاسعار لا يمكن ان تسمح لهم بالاستيراد . فكان رفع السكر بمقدار القرش وعلى الفور تمت عدة ارتباطات وتمت عمليات استيراد من قبل التجار ومولوا السوق لفترة معينة . مع الاسف هذه الارتباطات لا يعني ما يتم بالخطة ثاني يوم عم ترتفع الاسعار او بعد ايام قالوا انه ارتباطاتنا على اساس ٢٥٠ دولار ويجب اذكر للاستاذ جمو ان ٢٥٠ معنا ٣٠٠ واصلة لوان ٢٥٠ في مصدرها اذا اضفنا اجور الشحن وجمرك واجور التخليص الخ كلها تصل ٣٠٠ دولار ، فالاعلان الآن الموجود في الاسواق مبني على اساس ٣٠٠ دولار في الواقع هي محسوبة تماماً . الصفقة الجديدة من قبلنا وصلنا باخرة ٢٨ آلاف طن موجودة الآن في الميناء وتنزل ، اتو تجار السكر المستوردين . وقالوا صفقة اشترت على اساس السعر كذا ٢٢٥ دولار وبعد ان اجرينا خلال الثلاث ايام الماضية الحسابات الدقيقة لكل تكاليفها وعلى وثائق الشحن والفواتير

وعلى كل التكاليف الإضافية الاخرى تبين لنا انها لا يمكن ان تباع بالاسعار المحددة حالياً (٩٦ دينار الطن) اي بحوالي عشرة قروش للمستهلك وعند ذلك واجهتنا هذه المشكلة . . نظرت الوزارة واقترحت الى مجلس الوزراء ان يجري تخفيض الرسوم الجمركية حتى لا تضطر لرفع الاسعار مرة جديدة وبالفعل تم الاتفاق على ذلك بالامس وتقرر تخفيض الرسوم الجمركية مع في ذلك من تضييعات في سبيل الخزينة ومع ذلك تخلياً عن القسم الاكبر من الرسوم الجمركية بحيث هذه الصفقة تدخل الاسواق وتباع بالسر المحدد وبالربح القانوني المهددا اخوان ارجو ان لا يغيب ابدأ اننا نحن اذا تخلينا عن تجارة مواد السكر انما لا نتخلى عن واجباتنا في السوق وفي كل لحظة مع التجار المستوردين ونحاسب وايامهم يوماً فيوماً ونجتمع معهم يوماً فيوماً ونقرر سياستنا في ضوء مجهول صبح ، صحيح اخضت مادة السكر منذ ايام انما كانت هذه البضعة ايام الاخيرة اولا فترة ما بين وصول يومين اليوم والبارح افترقت البواخر بشكل الآن موجود ثلاثة اشهر مخزون بالاضافة الى مخزون وزارة الاقتصاد ونحن بصدد الاعلان ايضاً عن صفقة جديدة لوزارة الاقتصاد لتكون احتياطياً لعملية التسويق ولكي لا تضطر في وقت من الاوقات ان تلجأ الى رفع الاسعار مجدداً طبعاً نحن لا ندرى ما هي تطورات الاسعار في المستقبل ولكن الحدة التي ارتفعت فيها الاسعار في الاشهر الاخيرة اربكت امورنا قليلاً والمسحت المجال كل المجال للمضاربة من قبل التجار الصغار بالتخزين او حتى المستهلك واقولها بكل اسف المستهلك العادي يبادر الى تخزين السكر في كل قوته وامكانياته من يشتري الكيلو اشترى خمسة ومن يشتري ثمانية اشترى خمسة فكل محاولة مع شدة المراقبة اخذنا المحاكم

العسكرية عشرات من التجار والمخلفات اشد الاجرامات بحق كل من خالف ودامنا المحلات ومع ذلك في جهاز تموين صغير لا يتجاوز عشرة اشخاص لا يمكنه بحال من الاحوال ان يمارس الرقابة التي تقتضيها عملية الرقابة وحتى لو استعنا بقواتنا المسلحة ربما بكاملها لا يمكن ان استمرت موجة الانحلال التي لدى البائع الصغير لا يمكن تجاوز هذه المشكلة واضطررنا دائماً ان نواجه محاولات لاختلاقية للتخزين والربح غير المشروع ، ذكرت ايضاً استاذ جمو تعرض الى قضية الاعلاف انا الحقيقة تكلمت في السابق عن قضايا الاسعار قضية سعر السكر هي مشكلة عديدة من الاصناف التي ارتفعت مؤخراً عالياً ولو كان المجال واسعاً لأتيتمكم بالواقع هناك احصاءات ودراسات قديماتها في العام الماضي في العديد من العشرات والتدوات والاجتماعات تظهر ان تكاثف الارتفاع في هذه الايام لم يسبق له كظاهرة مثل منذ سنوات سنوات ربما اجزم منذ ايام الحرب الكورية فالسكر والارز ليس فقط المادتين الوحيدتين التي ارتفعوا هناك ارتفاع في الحبوب ومشقات الثروات الحيوانية الحبوب في الالبان ومشقات في الاصواف في الحبوب وعلى ذكر الحبوب اقول ان مثلاً مادة العلف اولا اريد ان اصبح للاستاذ جمو نحن لم نرفع بعد سعر العلف ولكن نحن ننظر في الموضوع سعر العلف ما زال المقرر حتى الآن هو (٥٦) ديناراً في الوقت الذي يباع في لبنان ٦٠-٦٢ ديناراً تقريباً مع العلم ان هناك ستة ذنانير فارق تكلفه ما بيننا وبين لبنان ، فلبنان يستورد مثلاً الاعلاف بالبواخر الكبيرة هناك تسهيلات مبنية ، هناك مسافات اقصر للشحن وما الى ذلك وهناك على الاقل ٦-٦ ذنانير تكلفه في الاعلاف ما بيننا وبين لبنان ومنع ذلك نحن الان نبيع صائفي الاعلاف بيسعير بخسارة لا يتقل

ذكرنا هذه الاصل

عن ٦٠٥ دنانير وجاؤنا وهددونا بالتوقف عن العمل والاعلان طبعا مادة ما هي ممنوعة / يريد يستورد مفتوح الباب ولكن في الواقع الارتباطات الجديدة للاعلاف الان وقد اطلعنا على اسعارها بانفسنا اسعار الليرة اسعار الصويا ، اسعار المركزان تشير الى ان هذه المادة يجب ان ترتفع بعد شهر او شهرين الى ٧٠ دينار حتى توفي ، ارتفعت اسعار الذرة ٤٠٪ هذه امور نحن لا نقرها بشكل احتياطي ندرس يوميا تكاليف المواد قبل ان نرفع سعر اي مادة لا يمكن ان يغيب المستهلك عن اذهاننا ولكن في نفس الوقت يجب ان نتذكر اننا نحن نستهلك ما نستورد وليس ما تنتج وحتى لو كنا نستهلك ما تنتج لما امكن المحافظة على الاسعار الا انه التكاليف دائما تتبع التكاليف في الخارج اذا كنتوا يا اخوان مطلعين طبعا على ما تنشره الصحف اللبنانية او الصحف الكويتية او الصحف السورية في اي بلد تتحسون ولا شك ما يجري في العالم انما يجري في العالم هو شيء عجيب بالنسبة للاسعار الآن، اما ان نقول بان هناك شجع وان هناك استقلال وهناك تجار الخ قد يكون هذا ولكن في الواقع نحن لم نترك الحبل على غاريه يوما على اطلاع بحريات الامور نطلع على تحرك البورصات العالمية ونرى ونشاهد ونؤكد بما يجري في الخارج ولا نسمح برفع الاسعار طلب رفع سعر الاعلاف هناك منذ اكثر من شهر على مكاتبنا واجتمعت عدة اجتماعات معه ومع المنتجين وتأكدنا ... وتأكدنا ... وتأكدنا ثلاث مرات بان هناك فعلا ارتفاع ساحق في الاعلاف قضية اللحوم لم نوصول الى رفع سعر اللحوم اربعة قروش الا عندما وجهنا بطلب انبساط غلاتنا اذا استمر العمل في هذا ، في الواقع اننا نعرف كلنا ان هناك ارتفاع موسمي في اللحوم ليس هناك مسن روة حيوانية كافية في الاردن نحن

السيد الرئيس

ارجو من الاخوان ان لا يذكر واقصة التهريب.

معالي وزير الاقتصاد

معروف ، معروف ، قضية ارتفاع الاسعار هي قضية شاملة عامة ونحن ندرك كل الادراك بان مقاومتها ومعالجتها ليس بالتحويل الى القطاع الخاص حينما والتحول بمطالبة القطاع العام حينما آخر ، القضية ليست قضية يعني مطالبة بان القطاع الخاص هو الافضل او القطاع العام هو الافضل بالواقع نحن نطبق سياسة قائمة على المشاركة في المسؤولية . بين القطاعين صيغة للمشاركة ترك للقطاع الخاص دوره ونشاركه في المسؤولية ولا نتدخل من ذلك ونراقب ونحاسب باستمرار قضية السكر فعلا تركناها للقطاع الخاص والارز ولكن نحن دائما معها لتتبع تطورات الاسعار لئلا ما يحدث في الاسعار وعندما يتخلف القطاع الخاص غزونا دائما كاتي لتزويد الاسواق والمواطنين بمحتاجهم اننا كنت متضابق بالفعل من خلال اليومين الماضيين من قضية اختفاء بعض السكر ولكن اؤكد لكم يا اخوان ان الوزارة كانت تولي من ضعف الى ثلاثة اضعاف الكمية المعتادة . وكنا تتبع التوزيع بمراقبين التوزيع متجولين معهم التعاونيات حتى التعاونيات الاستهلاكية خمس مراكز تعاونية كانت بالكاد الكيات المعطاة لما وهي اضعاف ما

ونحن اقول لكم بكل تأكيد ساهرين وواعين ولن نتخل عن مسؤوليتنا ولن نتواني عن ملاحقة المسيء والمستغل او من يخل بالتزاماته او تعهداته . نقطة اخيرة صفقة من الصفقات التي عقدت والتي عقدت قبل شهر شياط قبل تسلي العمل صفقة داكسيان التي ذكرت ايضا كان فيها مخالفات وتقدم مندوب ديوان المحاسبة الذي تفضل مشكورا بزيديكم بكل هذه المعلومات تقدم بكتاب عدد فيه مخالفات الصفقة وانا اذكر انها تتجاوز العشرة مخالفات وبعد يومين كان مندوب ديوان المحاسبة بالذات يجب على كل مخالفة اوردها في كتابه الاول ولدي هنا الوثيقة بخط يده اجاب على كل نقطة اثارها ووجه الكتاب بالرد على كل هذه النقاط اترك لكم تقدير صحة المعلومات والوثائق التي ورد ذكرها وشكرا.

(ك)

السيد الرئيس

تفضل دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس حضرات الزملاء الكرام . من نعم الله على هذا البلد ان تكون سياسته واضحة كالنور وان يكون جنيته في السياسة والاقتصاد والانهاء انصاع من الشمس من هنا كان صنوة هذا البلد جريت في مسيرته كل المحاولات ولكن تحطمت اننا اشكر معالي الرئيس والمجلس الكريم على اياحه عليه الفرحمة والحكومة يسعدنا ونشكرها للاعتراف ان تساهم وان تقدم الحساب وان تجاوز وان تلعب بالحكمة والموعظة الحسنة في كل منابر هذا البلد وارادها

يعطى لما عادة تكفي للتوزيع هناك اصرا من المواطنين على التخزين الموضوع كنا نوزع احيانا ٢٠٠-٣٠٠ بمعدل ٤٠٠٠-٥٠٠٠ طن شهريا من السكر شهريا والآن الكميات الموزعة تزيد بكثير عن هذه واعتقد ان الاستمرار في معالجة المشكلة بهذا الاسلوب هو خير ضمان بان تكاتف القطاع الخاص مع القطاع العام هو الضمان الاكيد للحلولة دون الاستغلال في الواقع اشير الى نقطتين صغيرتين عندما رفع السكر قرشه واحد للكيلو مؤخرا كنا نعلم ان بعض التجار للبيهم من الكميات التي في الاساس هي معطاة لهم من التوزيع فا كان موقفنا ادركنا انهم سيحققون ارباحا قد لا تكون من حقوقهم المشروعة فجئنا فوراً ودايمنا جميع عجلات التجار وسجلنا محتوياتها بالطن بالقدر الذي امكنا ان نتحررها وطالبناهم بالفروق وتقدموا للوزارة ودفعوها والآن في الواقع تأكدنا ان عملية الرفع هذه لم يتأتى من وراءها اي ربح غير مشروع لأي انسان وهذه لأول مرة تحدث ربما في تاريخ وزارة الاقتصاد بل اكثر من ذلك الصفقات التي وصلت مؤخرا ولكي ، لا يكون المستوردون وحدهم في السوق طالبناهم بتسليم جزء من مستورداتهم الى الوزارة بسعر التكلفة ووزعناه ايضا بسعر التكلفة طلبنا من التجار ان يسلمونا ٢٥٪ من مستورداتهم ، فظلموا ... وظلموا ... وظلموا واصبرنا على موقفنا وبالفعل حصلنا من اربعة آلاف طن سكر استوردت اخيرا ما يقارب (١٥٠٠) طن سمجت الى مستودعات الوزارة وهي توضع حتى ناتي لانفسنا القدرة على مواجهة المستهلك بالسعر القانوني ، اظن ان هذه اجراءات يا اخوان كافية لتعطي الجواب الكامل لكل من يظن ان الوزارة او الحكومة متساهلة او متهاولة بحقوق الشعب هذه امور ، هذه اجراءات تنابير لم تؤخذ في تاريخ الوزارة في السابق

هكذا في النص

هذا المنبر في الجامعة في المؤسسات مع القطاع الخاص مع المواطنين لانها انما تؤدي امانة ولا تاجر تجارة تجر بتنا الاقتصادية رائدة التجربة التي صمدت لحرب حزينان والتي صمدت لاحداث ايلول في الاقتصاد مع السياسة جنباً الى جنب قادرة ان تصمد الى كل حركات المشككين الذين لم يستطيعوا ان يدخلوا البيوت من ابوابها فدخلوها من الشيايبك لم يكن هناك سلب ولا تقبل ان يكون نهب في هذا البلد هناك امانة تؤدي باقصى وباصدق وبأشق للمواقف سهر ليل نهار عناء امانة عرضت على الجبال والارض فأبينا ان يحملها وحملها الانسان انه مثلكم يريد ان يؤدي الامانة ويريد ان يؤدي الحساب القطاع الخاص في هذا البلد مفخرة اية مفخرة المواطن في هذا البلد هو رأس المال هو الأساس هو المستهلك هو الجندى هو العامل هو المزارع هو اليدوي هو المثلي هو كل انسان في هذا البلد والحكومة مسن هذا المنطق منطق تأدية الامانة لم تتخل عن مسؤوليتها يوماً واحداً وفي كل كان المجلس سيتطلف فيسأل فيجاب انما لا اعتقد ان وقت المجلس وقت الحكومة وقت الناس نصيبه اذا بدنا كل مانسوي شغلنا نقول تعالوا بدنا نحاسب عليها الاضبارة التي عرضها معالي الوزير والجلسات الطويلة والاستشارات والحوار لا يبدأ كسل يوم والوثائق اذا كان مع الزميل رزق بك وثائق اؤكد لكم اننا عندنا نفس الوثائق وهي نفسها رفعها ولقدنمها كحساب للاخ الزميل عمران بك وللشيخ جنوا او كل الزملاء الكرام الحكومة ليست تاجرة الحكومة بجهة تأدية الامانة المواد التموينية الخبز بقي الكيلوا بجمنين فلساً السكر رغم الحسارة التي ذكرها معالي الوزير اصبرينا على ان يبقى عشرة قرش وهو الآن في الكويت خمسة عشرة قرشاً وبنو ربا ١٣ ولبنان اكثر والسعودية اعفاء كامل من

كل الرسوم ونحن استطعنا ان نحافظ وقلنا للخزينة لتتحمل وقلنا مسؤولية الامانة التي تتولاها الحكومة ايضاً لتتحمل بان المواطن والجندى والمزارع الاولى بالرعاية حتى من خزينة الدولة القطاع الخاص عليه دور وقد صمد وانتم تعلمون القطاع الخاص الذي غامر بالاموال وغامر بالجهد وغامر أحياناً حتى على سمعته ان سينشأ صناعة وان ينشأ ملابس وان ينشأ زراعة وان ينشأ تجارة هذا القطاع نعتبره سواء بسواء القطاع العام ٨٠ مليون سيستمرها القطاع الخاص خلال سنوات الخطه ٨٠ مليون دينار من ١٨٠ هذا نحافظ عليه ولا تنهه انما اذا كان هناك ثغرات في الاخلاق ففي كل بلاد الدنيا في سائل اخلاقية عندما تكون حاجتي الشهرية ٢٠ كيلو سكر يجب ان اخذ فقط ٢٠ كيلو سكر مش لاني اسمع ان السكر سيرتفع في كوبا اخذ طن سكر الف كيلو المواطن يقع فريسة بيهمة يحتفظ بخبر السكرات البيض ليوهم الاسود اذا السكرات السود مثل التي عرضه الاخ فبالقضية في شغلات من هذا القبييل لدى ارقام لم تتخل عن التوزيع يوماً واحداً هذه الارقام تقول محافظة اريد ٦٥٠ طن شهرياً زودها وهو اكثر من حاجتها لكن تعلمون الناس يريدوا ان يتأمنوا اكثر معان شهرياً ١٥٠ طن الزرقاء ٣٠٠ طن شهرياً كتب تصلوا بيتنا وبين المتصرف ثم يوزع على التجار جميع تجار الطفيلة ٦٠ طن شهرياً مادبا ١٥٠ السليط ٣٠٠ الرمثا ١٠٠ الفرق ١٥٠ تقوم الوزارة في عمان بالتوزيع مباشرة على تجار الفرق بكميات حوالي ٨٠٠ طن مجموع الصيرف يقدر بـ ٣٠٠٠ طن شهرياً تقدمه مديرية التموين الصيرف في عمان بالسيارات نعطى الافراد الجندى المواطن الفلاح البدوي العامل كلهم يأخذون منا شوال شوال اذا اراد طبعاً بالنسبة في ذلك اننا نحن نصير على ان يبقى السكر بعشرة

وقروش لو بدنا نعطيه عملياً ونخلج التاجر يستورد ويكون ادق حساب من المجلس ومن اي جهة تجارية لقالت من حيث انه يبيع ٥٪ يجب ان يبيع اكثر من عشر قروش الكيلو لكن نقول لا تتحمل الدولة عم تعمل معاملة متوازنة بين القطاع الخاص والعام ووحدات الجيش مغنيا بحسب طلبها والعدد يقدر بمشرة ٦ آلاف شوال خلال ثمانية اشهر جندى جاي مآخذ اجازة يده يروح نعطيه شوال الجمعيات التعاونيات لم تمنع عنها السكر يوماً واحداً وكل مسا أخطب الاقتصاد اقول لهم اذا كان قدرتها على البيع في المركز الواحد ٥٠ طن اعطوهم ١٠٠ المحاكات محكمة امن الدولة كل اصحاب المعالي الاخوة الزملاء منهم عامين يسألون كم قضية في اليوم التفرغ لمصادرة ونحن على استعداد مش فقط نغرم ومصادرة فلني رخص وان نغلق محلات في سبيل تأمين هذه المادة وفي سبيل غيرها الاشياء التي ذكرها معالي الزميل تتعلق طبعاً بمرات دولية مؤثرات عالمية ارتفاع الاسعار اننا غير متجين اننا لا نبت هذه المادة لا نعطيا نحن تنبع الاسواق العالمية مع ذلك عما نتحدث الاسواق العالمية في حدود امكانياتنا المستوى المعيشي منخفض نحن مع المزارع مع المواطن مع الموظف الصغير راتبه مخلود القدرة الشرائية خفيفة اكثر شعبنا غير منتج تصورات القوة الانتاجية في بلدنا من مجموع السكان ٢٢٪ التي عم يشتغلوا مشمرين على ذراتهم ان يتسلم كل انسان وينتج يرني اغنام ينتج خضره في هذا البلد في كثير من الاحيان نوانجده بما يلي اذا زل السعر في الصيف للخضرة ياويلنا زلت الخضرة اذا ارتفع في الشتاء لعوامل طبيعية لان الانتاج قل ليس يرتفع ارجو لاستطيع الدولة او المسؤولين ان يقاوموا كل العوامل احنا بشر ولكننا معكم بكل قلبنا وبأيدينا

(نصفيق)

هكذا هو الوضع

(ل)

السيد الرئيس

تفضل وحيد بك

السيد وحيد العوران

معالي الرئيس

حضرات الاخوان الكرام .

يحضرني في هذا الموقف جزء من بيت ان صدرأ او عجزاً يتضمن معنى ليس يخاف على كل واحد منا مسؤول او غير مسؤول وهو الخوافي قوة للقوادم ، كل فرد في هذا البلد من هذه المملكة جزء متمم للآخر ، ولا يحسن معالي وزير الاقتصاد بان هو موسى الذي القى بعصاه فالتهمت سحرنا هذا لا يا معالي الاخ ، كلنا في الموضوع سواء نحن ابناء الخطأ واعترقم به واثم عاجلتموه فكان نصيبهم التوفيق فكلانا مجتهد ولكل مجتهد نصيب ، فاذا لا غالب بيننا في هذا الموقف ولا مغلوب ، واظن ان يقرني المجلس الكريم على هذه الكلمة المتواضعة وان تكون هي موضع تسامح وتصافي ، قوة الحكومة هي من قوة الشعب ، تضعف الحكومة اذا ضعف الشعب ، فاذا واجب الحكومة ان تسهر ليلاً ونهاراً على مصلحة هذا القطاع من مملكتنا الموقفة بالرائد القائد المهام جلالة الملك الحسين رعاه الله (تصفيق) فلا لوم علينا ولا لوم عليكم والسلام عليكم ورحمة الله .

(م)

الرئيس

تفضل استاذ جمو

شيخ جمو

انا بندي اشكر دولة الرئيس على اسلوب زده وهكذا يجب ان يكون كل مسؤول وكلمة لمعالي

(ن)

السيد الرئيس

تفضل ابو صفوان

السيد البطاينة نائب اربد

القضايا لها علاقة بكلمتي ، ومن حقني اني اجيب عليها ، الاسلوب الذي اتبع في كلمة الدفاع عن النفس ، انا اعتقد ان هذا الاسلوب انما مضى قابل للرد عليه ، ولذلك انسا احتاج على الاسلوب الي الذي اتهمنا به وزير الاقتصاد . مثل هذا ليس

منطق الوزارة ، انا اوردت معلومات ووثائق لم احضر هذه المعلومات ولا هذه الوثائق من مكتبي او من داري وانما هذه الوثائق هي وثائق رسمية موقعة من الجهات الرسمية فعندما يقول وزير الاقتصاد بانها غير مطابقة يجب ان يثبت كيف انها غير مطابقة هذه الوثائق بالذات التي اوردها هي اربعة وثائق وموقعة اولاً وثانياً وثالثاً ورابعاً ، وهذه الوثائق فعندما يقول وزير الاقتصاد بانها غير مطابقة عليه ان يثبت انها غير مطابقة هذا من جهة .

من جهة اخرى ، اعترف وزير الاقتصاد بوجود مخالفات في وزارته وقال بان هذه المخالفات اطلع عليها في الجلسة وهذا في يقيني هو اتهام لان الحكم مسؤولية تضامنية وقد قال بالحرف الواحد بوصف ومديح اجراءاته بان هذه التدابير لم تؤخذ في السابق وهذا ايضا يعني بانه اتهام موجه الى سياسة الحكومة ، لان الحكومة ككل ، لان الحكم هو حكم تضامني ومتضامن ومتصل .

وهناك نقطة قد عدل وزير الاقتصاد عنها وهي النقطة الهامة في هذا الموضوع هي صفقة السكر

السيد الرئيس

اعلن انتهاء المناقشة .

٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس

انتهت اعمال الجلسة وسأبلغكم بموعد وموضوع الجلسة القادمة . وارفع الجلسة .

وانتهت الجلسة .

أمين عام مجلس الأمة

هاني خير

رئيس مجلس النواب

كامل هرفات

صفقة السكر ، يتعلق بمالك المصري وفي كوسيط وكما قال ان الاصل فيها هي او هو الشركة الاصلية هي شركة (اي سي اسما فوب) هذا لا يعني انسا يعني هو ماورد قوانينا المحلية في هذا البلد الوزير قال بالحرف الواحد لقد وعد شركات التأمين ووعدت حقن هذه اموال الخزينة واموال الدولة المستندة الآن الى وعود من شركات التأمين ومن المصدر . الى آخره . اما الذي اسأل عنه ما هو دور قوانينا المحلية وما هي الاجراءات القانونية في ظل القوانين التي اتخذها وزير الاقتصاد هل الاتفاقية التي وقعها وزير الاقتصاد من الناحية القانونية هي وثيقة رسمية قانونية اولاً . هذه النقاط هي التي اود اريد ان استوضح او اعرف رأي وزير الاقتصاد ورأي الحكومة ايضا .

دولة رئيس الوزراء

معالي الرئيس في الحقيقة القضية متابعة بكل ما تجلي القوانين وسيادة القوانين والانظمة والمصلحة العامة في هذا البلد ونحن معترفين بذلك ومتابعة بدون اي ابطاء وتأخير .

هذه هي الاصل

وقائع العدد

اتفاقية بيع وشراء سكر برازيلي

الفريق الاول : وزارة الاقتصاد الوطني ويمثلها في هذه الاتفاقية معالي وزير الاقتصاد/ عمان .
الفريق الثاني : M. GOLODETZ, 29 Minicing Lane London EC 37 EU ويمثلها في هذه الاتفاقية السيد مالك المصري .

بما ان الفريق الاول كان قد طرح مناقصة لشراء سكر وقد قدم الفريق الثاني عرضا خطيبا بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٦ وقد قبله الفريق الاول بكتابه رقم ١٦١٧/٣/٥/١١١ المؤرخ في ١٩٧٢/٢/٢٦ .
وبما ان كمية السكر البالغة اثني عشر الفا وستائة طن قد شحنت بالفعل من ساو باولو في البرازيل الى العقبة بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٥ .

وبما ان الفريق الاول يرغب في وضع الاتفاق في صيغة اتفاقية رسمية حسب الاصول المرحية ، لذلك فقد ايد الفريقان اتفاقهما على الشروط التالية : -

- ١ - تعتبر المراسلات المتبادلة بين الفريقين والمشار اليها اعلاه جزءا من هذه الاتفاقية .
- ٢ - ان الكمية هي اثنا عشر الف طن من السكر البرازيلي للنشأ مع نسبة من الزيادة او النقصان لا تتجاوز ٥٠٪ .
- ٣ - من المتفق عليه ان سعر السكر هو (٢٢٢ر٣٠) دولارا اميركيا لطن المتري الواحد سي . اند . اف العقبة ، لاير تيرمز .
- ٤ - من المتفق عليه كذلك ان التعبئة يجب ان تكون في اكياس قطنية زنة كل منها (٦٠) كغم صافي .
- ٥ - من المتفق عليه ان الفريق الاول قد فتح الاعتماد المستندي غير القابل للتقضى رقم ٧٢/١٨٨ المؤرخ في ١٩٧٢/٣/٧ والصادر عن البنك المركزي الاردني بشأن كمية السكر المتعاقد عليها .
- ٦ - من المتفق عليه كذلك ان نسبة الحلاوة في السكر يجب ان لا تقل عن ٩٩ر٥٠ درجة .
- ٧ - من المتفق عليه كذلك ان نسبة الرطوبة في السكر عند الشحن يجب ان لا تتجاوز (١) في الالف .
- ٨ - من المتفق عليه كذلك ان يكون السكر من اللون الابيض فقط .
- ٩ - من المتفق عليه ان الفريق الثاني قد قدم الكفالة رقم ٧٢/١٨ ب والمؤرخة في ١٩٧٢/٣/٥ بمبلغ (٢٦٦٧٦٠) دولارا اميركيا والصادرة عن البنك العربي بالشروط الواردة فيها تأمينا لتنفيذ العقد .
- ١٠ - اذا نشأ اي خلاف بين الفريقين من جراء هذا التعاقد يحال على التحكيم لدى مجلس السكر العالمي بلندن .

حرر هذا الاتفاق في عمان بتاريخ ٧٢/٥/٢٤ على نسختين وتسلم كل فريق نسخة عنه .

فريق اول

فريق ثاني

ملحق محضر رقم (١)
للمحضر العام رقم (٩١) لعام ١٩٧٢

ملحق خاص بالبوليصة رقم (١/سانتوس/برازيل) الواردة على الباخرة ليرتس LAERTIS الراسية بميناء العقبة بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٤ والعائدة لوكلائها السادة ابو زيد ونزال والمفرغة حمولتها في ٢٢م وقد سلمت تحت اشراف اللجنة على النحو التالي .

البوليصة	الماركة	العدد بالمائتيست	كيفية التسليم	الوزن حسب قبان ميناء العقبة	طن
١/سانتوس/برازيل	٢٨٨	٢١٠٧٩ شوال	١٩٨٥٣٩ شوال سليم بوزن ٦٥٠٣ شوال ناقص بوزن ٤٢٥٠ شوال فسارغ المحتويات بوزن ممزق	٥٣٧ ١١٨٤٣ ٣٠٠ ١٦٠	
		٢٠٩٢٩٢	بموجب كتاب عطوفة مدير علم دائرة ميناء العقبة رقم ٢٧١٢/٩/٢ تاريخ ١٩٧٢/٥/٢٣	١٥٨١	
		٢١٠٨٧٩	٤٤٦٥ تعبئة/شوال نخيش	٤٢٣٢٣٥	
		٣٠٨	١٠٢٩ كنسة/شوال نخيش	٩٠٠١٥	
				١٢٥١٨٦٤٧	

ورد وزن الارشالية حسب قيد المائتيست ١٢٦٥٢٧٤٠ طن وبلغ عدد شلالات الخيش المستعملة (٥٤٩٤) شوال يكون وزنها باعتبار وزن الشوال الواحد (١٠٠٠) غرام (٥٤٩٤) كيلو غرام ، وبلغ عدد شلالات القطن المستعملة (٣٠٨) شوال يكون وزنها باعتبار وزن الشوال الواحد (٤٠٠) غرام (١٢٣) كيلو غرام بهذا يصبح وزن الشلالات الفارغة المعبأة سكر وكنسة (٥٦١٧ر٥) كغم وبذلك يكون القطن النقي في وزن الباخرة (١٣٩) طن و (٧١٠) كغم .

١٢٥١٨٦٤٧

كذلك ظهرت كميات من السكر المتحجر أثناء التنزيل قدرت بـ (٥٠٪) اي (٦٢٥٦ طن) وكميات مخطف من حيث اللون قدرت بـ (٤٠٪) اي ٥٠٠٥ طن وذلك حسب تقدير اللجنة المكلفة بالكشف على السكر بموجب كتاب معالي وزير الاقتصاد الوطني رقم ٤٢٢٩/٣/٥/٦١١ تاريخ ١٩٧٢/٥/٢٠

هذا وقد نخلص على البضاعة بواسطة دائرة التموين والامتداد بموجب المعاملة الجمركية رقم ٩١/١٢٨٨١ ت عقبية تساريخ ١٩٧٢/٧/٩ .

وكيل الباحرة	مندوب التموين	مندوب التأمين
ابو زيد ونزال	عيسى الزعبي	جميل مسنات
مع التحفظ بالنسبة للاضرار والاوزان	مع التحفظ بالنسبة لأوزان الشوالات	مع التحفظ بالنسبة لأوزان الشوالات
ونوعية السكر الخاضعة لتقارير الخبراء	السليمة ونسبة التحجر الخاضعة لتقارير الخبراء	الخبراء المعتمدين لهذه الغاية
للمعتمدين لهذه الغاية		
مأمور الجهازة	مأمور الميناء	مأمور الميناء
منير حدادين	علي القطاطشه	علي القطاطشه
مصدق ٩٧٢/٧/٢٩	مدير عام دائرة ميناء العقبة	مدير عام دائرة ميناء العقبة
مندوب المؤسسة البحرية	المانفيسست دقق	المانفيسست دقق
رفض التوقيع	احمد حسين	احمد حسين

اسم الشركة	الكمية	القيمة	تاريخ البيع
١ - شركة وهبه تماري	٤٦٣٦٠٠	٣٩٦٣٧٨٠٠	١٩٧٢/٦/٢٧
	١٥٠٠٠٠	١٢٨٢٥٠٠٠	١٩٧٢/٨/٢٠
٢ - شركة دروزه التجارية	١٩٦٣٦٠٠		
	١٥٥		١٩٧٢/٦/١٠
	١٠٠		١٩٧٢/٧/٦
	١٠٠		١٩٧٢/٧/١٥
	١٠٠		١٩٧٢/٧/١٧
	١٠٠	٤٧٤٥٢٥٠٠	١٩٧٢/٧/٢٥
	٥٥٥		
	١٥٠٠	١٢٨٢٥٠٠٠	١٩٧٢/٨/٩
	٢٠٥٥	١٧٥٧٠٢٥٠٠	
٣ - الشركة التجارية الفلسطينية	١٠٠		١٩٧٢/٦/٧
	٥٢٥		١٩٧٢/٨/٩
	٢٢٥	٧٢٦٧٥٠٠٠	١٩٧٢/٨/١٥
	٨٥٠		
٤ - ياسين التلهوني	١٥٠٠	١٢٨٢٥٠٠٠	١٩٧٢/٨/١٧
٥ - نور الدين المصري	١٠٠		١٩٧٢/٦/١١
	٢٥٠	٢٩٩٢٥٠٠٠	١٩٧٢/٨/٩
	٣٥٠		
٦ - شركة خرفان اخوان	١٠٠		١٩٧٢/٦/١٧
	١٠٠		١٩٧٢/٧/٢
	١٠٥		١٩٧٢/٧/١٧
	٤٩		١٩٧٢/٨/٢
	٢٥٠	٥١٢١٤٥٠٠	١٩٧٢/٨/١٧
	٥٩٩		
	٧٣١٧٦٠٠	٦٢٥٦٥٤٨٠٠	شيكات بالية
		١٣٩٧٨٧٥٠٠	المقبوض
		٤٨٥٨٦٧٣٠٠	

مكتبة
الكتاب

تقرير كشف

عملاً بأمر الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٥٩

تاريخ الكشف ١٩٧٣/٦/١٤

اسم المستورد ومحل اقامته : وزارة الاقتصاد الوطني - دائرة التموين والائتميزاد والتصدير
رقم المعاملة الجمركية وتاريخها : مركز التخليص العقبة

البضاعة المستوردة : سكر من البرازيل

عدد الطرود : مائتا وعشرة الاف وثمانماية وتسعة وسبعون شوالاً

الكمية والوزن ١٢٦٥٢٧٤٠ طن قائم ١٢٦٠٠ طن صافي .

١ - حالة الطرود المطلوبة او الناقصة ونسبة العطب او النقص : بناء على طلب معالي وزير الاقتصاد الوطني

في كتابه رقم ١٣٧/٣/٥/٦١١ تاريخ ١٩٧٣/٦/٨ قامت اللجنة للوقعة ادناه بالتوجه الى الباخرة « LAERTIS »
الراسية في ميناء العقبة بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٤ للكشف على السكر حيث لاحظت ما يلي : -أ - تعدد الماركات الموجودة على الشوالات حيث انها تزيد على خمسة عشر ماركة وعدم وجود اي
شوال عليه الماركة المطلوبة بموجب الاعياد وبوالص الشحن وهو « IAA » .

ب - رداءة نوعية الشوالات حيث انها من نوعيات مختلفة وليست اكياس قطنية جديدة اطلاقاً .

ج - وجود تحجر في السكر ضمن الشوالات في جميع عنابر الباخرة وتقدر بنحو خمسين بالمائة قابلة
للازيادة والنقص .د - عدم ترتيب وتستيف الشوالات داخل العنابر بصورة صحيحة مما تسبب في اتسلاف الشوالات
وحصول النقص في كمية السكر الواردة .

هـ - وجود السكر بشكل ذكه في العنابر نتيجة التحميل من الباخرة ونسبة وجود شوالات ممزقة .

و - لاحظت اللجنة وجود شواكل وخطاطيف ظاهرة بعنابر الباخرة مما سبب تمزق الشوالات .

ز - وجود بعض الشوالات ممزقة اصلاً في الباخرة وبعضها ممزقة ومخيطه ضمن طبقات شوالات السكر
في عنابر الباخرة .

ح - تبين وجود عدة انواع من السكر وبها شوائب والسكر عدة الوان .

و - وجدت بعض الشوالات داخل العنابر وعليها آثار الرطوبة والصدأ .

ز - وجدت اللجنة اهمال وتقصير من الباخرة بالنسبة لعدم وجود العدد الكافي من الحصر والحواجز
في العنابر .

مندوب شركة التأمين مندوب الغرفة التجارية مندوب وزارة المالية

٢ - الجهات المسؤولة عن العطب او النقص في رأي اللجنة :-

تعتقد اللجنة بأن الجهة المسؤولة هي كالآتي :-

١ - مسؤولية البائع :-

أ - وردت كمية السكر ضمن شوالات تحمل ماركات عديدة وهي غير جديدة .

وبعضها ممزقة اصلاً ومخيطه .

ب - كمية من السكر بشكل متحجر .

ج - كمية من السكر بها شوائب . وكذلك له عدة الوان .

٢ - مسؤولية الناقل (الباخرة)

أ - لم يستف الناقل شوالات السكر داخل العنابر بصورة صحيحة .

ب - لم يضع الناقل العدد الكافي من الحواجز اللازمة داخل العنابر .

ج - لم يتخذ الاحتياطات اللازمة بالنسبة لوجود الشواكل والخطاطيف الموجودة بداخل العنابر
مما سبب في تمزق بعض الشوالات .

د - ظهور بعض الشوالات وعليها آثار الصدأ والرطوبة .

٣ - مقدار قيمة العطب او النقص في تقدير اللجنة :-

لا يمكن للجنة في الوقت الحاضر تقدير العطب او النقص الا بعد ان يتم تفريغ كامل حمولة الباخرة ومن
ثم يصار الى اعطاء القيمة كاملة بعد اجتماع اللجنة مرة اخرى .

مندوب شركة التأمين هيثم الصفدي مندوب الغرفة التجارية مصطفى عيد دودين مندوب وزارة المالية/ الجمارك

مندوب وزارة الاقتصاد مندوب السيد مالك المصري فوزي زبانه

مكتبة الادلة